ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة آسيا

رؤى وتحليلات

إرث بايدن الآسيوي

نسخة الكترونية

WWW.ECSS.COM.EG

حالة آسيا

رؤى وتحليلات

نشرة تهتم بالشئون الآسيوية

دورية شهرية إلكترونية تصدر عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

اللواء/ **محمد إبراهيم الدويري**
نائب المدير العام

أ.د. **محمد كمال**
المستشار الأكاديمي

تحريــر
د. **هدير سعيد**

إخـراج فنـي
إسلام علي

العدد الثاني - مارس 2025

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف:+20226905861 - +20226905862 - +20226905863
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

04
الافتتاحية

13
إدارة التنافس: سياسة إدارة بايدن تجاه الصين

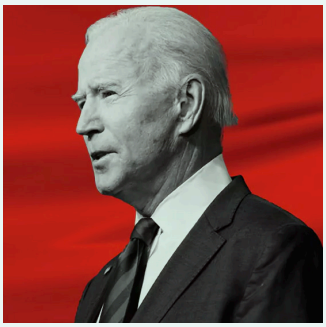

18
خيار الانسحاب: كيف يبدو إرث إدارة بايدن في أفغانستان؟

05
سياسات إدارة جو بايدن لإعادة التحالفات الأمريكية في آسيا

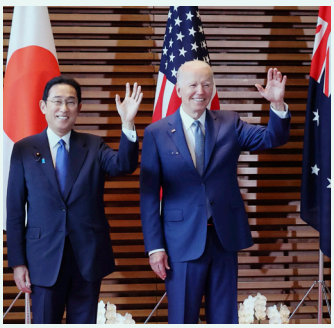

23
عزل الرئيس: هل يُخرج كوريا الجنوبية من أزمتها السياسية؟

27
قمة "أبيك" ال (31): الأبعاد والنتائج والدلالات

32
كوب 29: تقدم محدود ووضع مناخي غير مطمئن

36
الانفتاح شرقًا؟ مصر وكوريا الجنوبية: مساعٍ لدعم الشراكة المتبادلة

الافتتاحية

يهدف العدد الثاني من دورية **"حالة آسيا"** إلى بلورة ملامح الإرث الآسيوي لإدارة الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته "جو بايدن"، والتي أعادت إحياء التحالفات الأمريكية التقليدية في القارة الآسيوية، ولا سيما منطقة الإندوباسيفيك، والاستثمار في زيادة قوتها وفاعليتها، وإن كان مُستقبل تلك التحالفات يُحاط بقدر من عدم اليقين سواء في ظل ما تشهده كوريا الجنوبية من تطورات داخلية، أو ما ستشهده العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الآسيويين من توترات مُحتملة في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة. وستظل الآفاق المستقبلية مرهونة بما ستكشفه إدارة ترامب من خطوط عريضة لسياساتها إزاء الحلفاء والخصوم في منطقة آسيا والمحيطين الهندي والهادئ.

ويضم العدد الجديد موضوعين رئيسيين ذي صلة بما سبق؛ إذ **يبدأ الموضوع الأول** بمناقشة سياسات إدارة بايدن تجاه التحالفات الأمريكية في آسيا، بينما **يتناول الموضوع الثاني** أبرز سياسات إدارة بايدن تجاه الصين في إطار عودة المنافسة بين القوى العظمى.

كما يضم العدد الثاني من الدورية مجموعة متنوعة من الدراسات التي تناقش مستجدات الأوضاع في القارة الآسيوية؛ إذ **يناقش الموضوع الثالث** إرث بايدن المضطرب في أفغانستان، فرغم أن قرار الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته بالانسحاب من هناك كان مدفوعًا بضرورة إنهاء أطول حرب في تاريخ الولايات المتحدة، إلا أن تداعياته جاءت عميقة ومُعقدة. **يسلط الموضوع الرابع** بدوره الضوء على تطورات الأزمة السياسية في كوريا الجنوبية، ثم يتساءل عما إذا كان عزل الرئيس سيُخرج البلاد من أزمتها الحالية أم لا؟. فيما **يتناول الموضوع الخامس** بالتحليل أبرز دلالات ونتائج قمة الأبيك "31" المنعقدة في بيرو في نوفمبر الماضي. فيما **يركز الموضوع السادس** على مؤتمر "كوب 29" المنعقد في أذربيجان في نوفمبر الماضي من خلال توضيح سياق انعقاد المؤتمر وأبرز مخرجاته التي تبرز الجهود العالمية للتصدي لأزمة المناخ، وتعكس أيضًا التحديات المستمرة التي تواجه هذا المسار. ويستعرض **الموضوع السابع والأخير** دوافع وركائز الشراكة الاستراتيجية بين مصر وكوريا الجنوبية وآفاقها المستقبلية باعتبارها أحد أبرز نماذج العلاقات المصرية الآسيوية.

سياسات إدارة جو بايدن لإعادة التحالفات الأمريكية في آسيا

عمرو عبد العاطي - باحث متخصص في الشئون الأمريكية، ومساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

تعهد الرئيس الأمريكي جو بايدن منذ اليوم الأول له في البيت الأبيض، في العشرين من يناير 2021، بالعمل على إنهاء أربع سنوات من السياسات الانعزالية للولايات المتحدة خلال سلفه، دونالد ترامب، تحت شعار "استعادة القيادة الأمريكية" مجددًا؛ حيث يرى أن استراتيجية "أمريكا أولًا" التي حكمت السياسة الخارجية للإدارة الجمهورية السابقة جعلت "أمريكا وحدها"، ولا سيما بعد رفضها للتعددية الدولية، وإضعافها للتحالفات والشراكات الأمريكية حول العالم.

وقد عبر بايدن عن ذلك صراحة في أول خطاب له عن السياسة الخارجية الأمريكية في 4 فبراير2021؛ إذ قال: إن إدارته ستعمل على إصلاح التحالفات الأمريكية حول العالم، لكون ذلك سيضخم من قوة الولايات المتحدة الأمريكية وقدراتها على القضاء على التهديدات قبل أن تصل إلى الأراضي الأمريكية. وفي قمة لحلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) بمدريد في يونيو 2021، تعهد بايدن بأن "الولايات المتحدة قد عادت"، ووعد الديمقراطيات الصناعية الأخرى في العالم بأنها يمكنها الاعتماد مرة أخرى على واشنطن لدعم التحالفات والنظام الدولي الراهن.

وتأتي سياسات بايدن لتعزيز التحالفات والشراكات الأمريكية متفقة مع برنامج الحزب الديمقراطي الذي يُؤكد على أن التحالفات الأمريكية هي حجر الزاوية الذي لا بديل عنه للأمن القومي الأمريكي، وأنها تقدم ميزة استراتيجية للولايات المتحدة. ويؤكد البرنامج على أهمية تقوية تلك التحالفات لتعزيز الأولويات المتبادلة والتعامل مع التحديات الجديدة.

وفي آسيا، ولا سيما منطقة الإندو-باسيفيك التي بدأت تتقدم أولويات الولايات المتحدة في إطار الاستراتيجية الأمريكية خلال الإدارات الجمهورية والديمقراطية المتعاقبة بالتوجه تجاه آسيا، أعادت إدارة الرئيس الأمريكي إحياء التحالفات الأمريكية التقليدية في القارة، والاستثمار في زيادة قوتها وفاعليتها. وقد كان هدف مواجهة صعود الصين، حيث تنظر إليها الإدارة الأمريكية على أنها قوى تعديلية في النظام الدولي، وأنها المنافس الدولي الوحيد القادر على الجمع بين قوته الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لشن تحد مستمر لنظام دولي مستقر ومفتوح، وقيادة الولايات المتحدة المنفردة له منذ نهاية الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي السابق، هو المحرك الرئيس لجهود الإدارة الأمريكية لخلق جبهة متماسكة مع الحلفاء في آسيا، وتعزيز القيم الديمقراطية المشتركة والمصالح الاقتصادية، وبالتالي معالجة التحديات الإقليمية بشكل جماعي، والتي من شأنها تعزيز نفوذ وقوة الولايات المتحدة مع احتدام منافسة القوى العظمى مع بكين.

وتتمثل أبرز الخطوات التي اتخذها الرئيس بايدن لإعادة إحياء التحالفات الأمريكية التقليدية في القارة، والاستثمار في زيادة قوتها وفاعليتها، وتشكيل أخرى جديدة، فيما يلي:

أولاً- استراتيجية تعزيز التحالفات مع الدول الآسيوية

كانت إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لإدارة بايدن لتعزيز التحالفات مع الدول الآسيوية هي تنشيط التحالفات القائمة، ولا سيما التعاون الثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، من خلال تبديد التوترات بين طوكيو وسول بسبب المظالم التاريخية والنزاعات الإقليمية بينهما. فمن خلال تعزيز الحوار والتعاون، تهدف الإدارة إلى إنشاء جبهة أكثر توحيدًا بين هؤلاء الحلفاء، مع التأكيد على المصالح المشتركة في الاستقرار والأمن الإقليميين. وقد عملت الإدارة بنشاط لسد الفجوات بين حليفيها، وشجعتهما على تعزيز تعاونهما الدفاعي. ولا يتعلق هذا الجهد فقط بالتصدي للتهديدات الفورية، ولكن أيضا بإنشاء إطار طويل الأجل للتعاون يمكنه تحمل التغيرات السياسية داخل الدول الثلاثة.

علاوة على ذلك، فإن التزام بايدن بالمشاركة مع جنوب شرق آسيا واضح من خلال مشاركته في مؤتمرات القمة والمبادرات الرئيسية التي تهدف إلى تعميق العلاقات مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد شكلت القمة الخاصة بين الولايات المتحدة والآسيان التي عقدت في البيت الأبيض في عام 2022 لحظة مهمة في إعادة تأكيد الولايات المتحدة على مركزية الآسيان في الشئون الإقليمية الآسيوية. وخلال هذه القمة، ناقش القادة مختلف مجالات التعاون بما في ذلك التنمية الاقتصادية والشراكات الأمنية ومعالجة التحديات العابرة للحدود الوطنية مثل تغير المناخ والأزمات

الصحية. هذه المشاركة حاسمة لتعزيز الوجود والنفوذ الأمريكي وسط المنافسة المتزايدة من الصين في آسيا.

ودأبت واشنطن على تعميق العلاقات مع دول جزر المحيط الهادئ، والتي باتت تحظى بأهمية متزايدة لدى الصين مؤخرًا؛ حيث زادت من نفوذها الاقتصادي والعسكري في تلك المنطقة الاستراتيجية، ولا سيما بعد توقيعها اتفاقية أمنية مع جزر سليمان في 19 أبريل 2022، والتي اكتنفها الكثير من الغموض. وقد وقعت الإدارة الأمريكية خلال فترة وجيزة على عدد من الاتفاقيات مع دول المنطقة.

وبجانب عمل إدارة جو بايدن على إعادة تنشيط شبكة تحالفات وشراكات الولايات المتحدة التي قوضتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، ولا سيما مع الدول التي تتبنى الرؤى والقيم الأمريكية ذاتها، ومعارضة السياسات الصينية الإقليمية والدولية؛ فإنها ركّزت على دمج التحالفات الأمريكية في آسيا بالتحالف الأمريكي في أوروبا، للرد بشكل جماعي على التحديات الصينية. فلأول مرة، حضر قمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) في الفترة من 29 إلى 30 يونيو 2022 في مدريد عدد من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الآسيويين، أستراليا، واليابان، ونيوزيلندا، وكوريا الجنوبية.

> **كانت إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لإدارة بايدن لتعزيز التحالفات مع الدول الآسيوية هي تنشيط التحالفات القائمة، ولا سيما التعاون الثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية،**

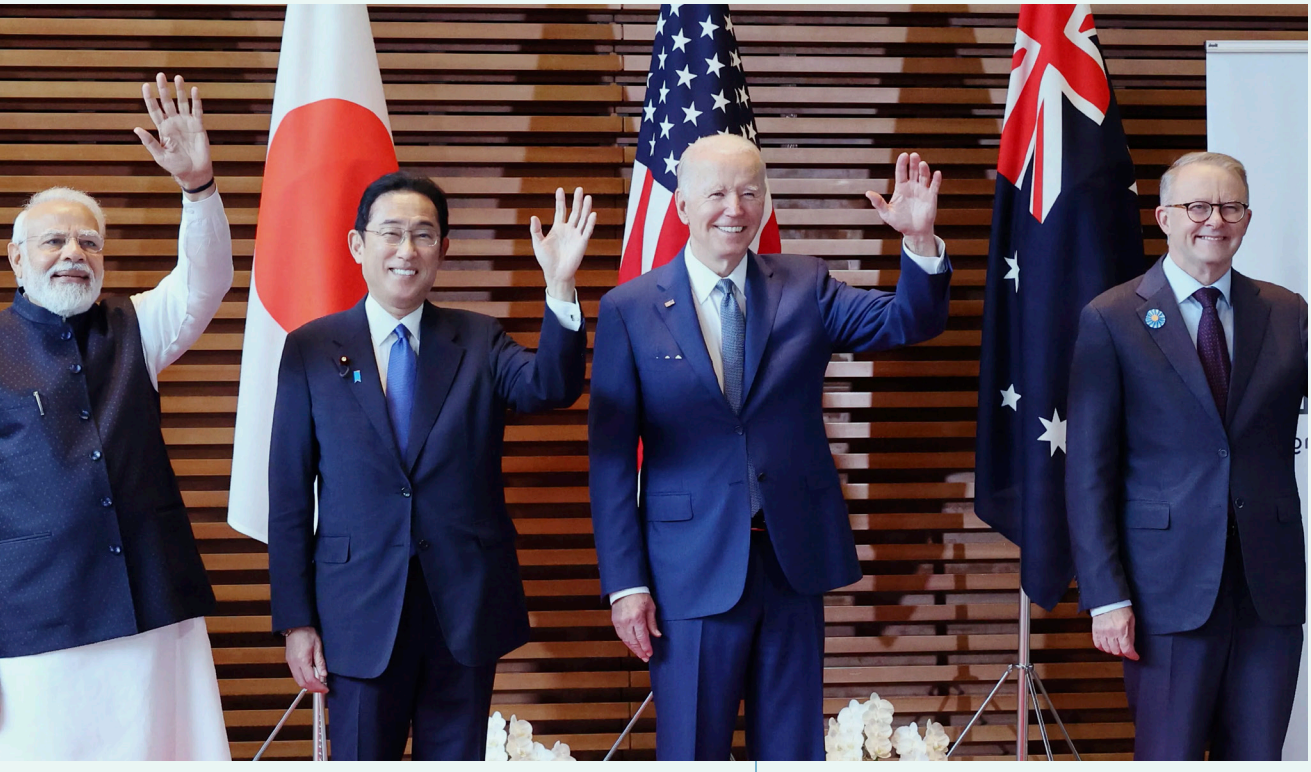

ثانيًا- إعادة إحياء التحالف الرباعي

عملت إدارة الرئيس جو بايدن على إحياء التحالف الرباعي (الكواد)، الذي يضم الولايات المتحدة، والهند، وأستراليا، واليابان. وكان أحد العناصر الرئيسية لنهج بايدن هو رفعه من حوار منسق بشكل فضفاض إلى تحالف أكثر تنظيمًا مع أهداف محددة. ولا يشمل ذلك التعاون الأمني فحسب، بل يشمل أيضًا التعاون الاقتصادي الذي يهدف إلى ضمان "منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة". ومن خلال تعزيز التقارب الاستراتيجي بين هذه الديمقراطيات، تسعى إدارة بايدن إلى إنشاء جبهة موحدة ضد الإجراءات القسرية من الصين مع تعزيز القيم الديمقراطية والمعايير الدولية. وقد ركزت الإدارة الأمريكية أيضًا على معالجة نقاط الضعف التي كشفتها جائحة كوفيد-19، لا سيما في سلاسل التوريد العالمية، والتي حفزت أعضاء كواد للعمل معًا على القضايا الحرجة مثل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية، فحددت القمة الأخيرة التي عقدت في ويلمنجتون، بديلاوير، في ديسمبر 2024 على هذا الالتزام؛ حيث أكد بايدن أن "الرباعية هنا للبقاء" وحددت مبادرات جديدة للتعاون، لا سيما في مجالات مثل الأمن البحري ومرونة سلسلة التوريد.

في حين أن التركيز الأساسي للإدارة الأمريكية لا يزال على مواجهة نفوذ الصين، فقد تجنب قادة الرباعية عمدًا تسمية بكين بشكل علني في بياناتهم المشتركة، واختاروا بدلًا من ذلك التأكيد على المبادئ الديمقراطية المشتركة والاستقرار الإقليمي. ويعكس هذا النهج فهمًا أمريكيًا لوجهات النظر المتنوعة داخل التحالف فيما يتعلق بالمنافسة مع الصين. ويهدف ذلك الحفاظ على التماسك بين الدول الأعضاء مع معالجة الديناميات الجيوسياسية الأوسع. ومع استمرار تصاعد التوترات في منطقة الإندو-باسيفيك، تشير جهود بايدن لترسيخ التحالف الرباعي إلى تحول محوري في السياسة الخارجية الأمريكية نحو إطار أكثر تعاونًا ومتعدد الأطراف في مواجهة تحديات الأمن الإقليمي في آسيا.

ومع اشتداد منافسة القوى العظمى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بدأت إدارة الرئيس جو

بايدن تفكر في توسيعه في إطار الاستراتيجيات التي تتبناها الإدارة للتعامل مع الصعود الصيني، وتحدياته للقوة والنفوذ الأمريكي عالميًّا، ليشمل نيوزيلندا، وكوريا الجنوبية، وفيتنام، وقد أُطلق عليه "الكواد بلس".

ثالثًا- الشراكة الأمنية الثلاثية بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا

تركز الشراكة الأمنية الثلاثية المعروفة باسم أوكوس، التي تشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، والتي تم الإعلان عنها في سبتمبر 2021، على معالجة التهديدات الناشئة وتعزيز الاستقرار في منطقة الإندو-باسيفيك من خلال تعزيز التعاون الأمني والقدرات العسكرية المتقدمة بين الدول الثلاث. وتتمحور هذه الشراكة حول ركيزتين رئيسيتين؛ الأولى: تشمل دعم أستراليا في الحصول على غواصات تعمل بالطاقة النووية، في حين تؤكد الثانية على التعاون في التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية والقدرات السيبرانية. وتهدف بصورة أساسية إلى ضمان قدرة الدول الثلاثة على الاستجابة بفاعلية لأي عدوان محتمل والحفاظ على الإندو-باسيفيك كمنطقة حرة ومفتوحة.

وقد كشف الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في قمة مع رئيس الوزراء الأسترالي، أنتوني ألبانيز، ورئيس الوزراء البريطاني السابق، ريشي سوناك، في قاعدة سان دييجو البحرية في ولاية كاليفورنيا في مارس 2023، عن تفاصيل اتفاقية أوكوس لتزويد أستراليا بغواصات تعمل بالطاقة النووية؛ حيث ستحصل على ثلاث غواصات نووية من فئة "فرجينيا" من الولايات المتحدة الأمريكية، مع إمكانية شراء خمس غواصات أخرى، وبالتعاون مع بريطانيا سيتم تطوير فئة جديدة من الغواصات النووية. ومن خلال زيادة فرص التدريب للبحارة الأستراليين على الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية وتسهيل النشر التناوبي للغواصات الأمريكية والمملكة المتحدة في أستراليا، تهدف أوكوس إلى تعزيز قدرات الدفاع الجماعي بشكل كبير.

علاوة على ذلك، فإن أوكوس ليس مجرد تحالف عسكري، ولكنه أيضًا التزام بتعميق التعاون التكنولوجي وتبادل المعلومات بين الدول الثلاث. وتسعى هذه الشراكة إلى إنشاء قاعدة صناعية دفاعية سلسة تعزز المرونة ضد التهديدات المشتركة. كجزء من هذه الشراكة، هناك خطط لتحسين قدرات الحرب المضادة للغواصات

كشف الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في قمة مع رئيس الوزراء الأسترالي، أنتوني ألبانيز، ورئيس الوزراء البريطاني السابق، ريشي سوناك، في قاعدة سان دييجو البحرية في ولاية كاليفورنيا في مارس 2023، عن تفاصيل اتفاقية أوكوس لتزويد أستراليا بغواصات تعمل بالطاقة النووية،

ودمج الدفاعات السيبرانية المتقدمة في جميع البلدان الثلاثة. ومن المتوقع ألا تعزز هذه التطورات الاستعداد العسكري فحسب، بل تعزز أيضًا النمو الاقتصادي من خلال زيادة الابتكار المتعلق بالدفاع وخلق فرص العمل داخل كل من الدول الثلاث.

ومن خلال توسيع مشاركتها مع أستراليا والمملكة المتحدة، تهدف الولايات المتحدة إلى تعزيز التزامها بالأمن الجماعي مع تعزيز نظام دولي قائم على القواعد. وتؤكد الشراكة على أهمية التعاون بين الدول ذات التفكير المماثل في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة؛ مما يضمن بقاءها مستعدة للطوارئ المستقبلية في مشهد عالمي متزايد التعقيد.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضم أعضاء جدد لاتفاقية أوكوس في إطار استراتيجيتها لردع الصين في منطقة الإندو-باسيفيك، وخاصة اليابان، ولكنَّ هناك تباينًا في الآراء بين الحلفاء حول هذه الخطوة؛ حيث تُعارض أستراليا وبريطانيا دعوة طوكيو للانضمام إلى الاتفاقية في هذه المرحلة، وتفضلان التركيز على حل التعقيدات القائمة في تعاونهم الثلاثي. وتشعر الدولتان بالقلق من افتقار طوكيو للأنظمة الأمنية اللازمة لحماية المعلومات الحساسة، ولذلك تحث الولايات المتحدة الأمريكية اليابان على اتخاذ إجراءات لتعزيز هذه الأنظمة.

رابعًا- تحالفات تكنولوجية

في وقت أصبحت فيه التكنولوجيا محددًا للعلاقات الأمريكية-الصينية، وتشكل الجغرافيا السياسية للتكنولوجيا توازن القوى العالمي، وبدلًا من خوض حرب باردة تكنولوجية أحادية الجانب مع الصين، سعت إدارة الرئيس "جو بايدن" لتشكيل تحالف يضم الدول التي تهيمن على تصنيع معدات أشباه الموصلات المتقدمة في آسيا لتوسيع القيود التي فرضتها على صادرات تكنولوجيا أشباه الموصلات المتقدمة إلى الصين، والتي تمنع بيع المعدات أو غيرها من التقنيات إلى الشركات الصينية التي يمكن استخدامها بعد ذلك لصنع أشباه الموصلات المتقدمة، ولإعاقة بكين على تطوير صناعة الرقائق الخاصة بها.

وقد عملت الإدارة الأمريكية على تشكيل تحالف رباعي يضم أكبر أربع دولة منتجة لأشباه الموصلات خارج الصين، وهي الولايات المتحدة، وتايوان، واليابان، وكوريا الجنوبية، من أجل التعاون في تنفيذ السياسات التي من شأنها دعم التصنيع المستدام لأشباه الموصلات في البلدان الأصلية للدول الأعضاء.

وأطلقت الإدارة الأمريكية في 28 فبراير 2023 منتدى جديدًا للحوار مع اليابان وكوريا الجنوبية هو "حوار الأمن الاقتصادي" حول أشباه الموصلات، ويهدف المنتدى لمعالجة القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا الحرجة والناشئة، ومرونة سلسلة التوريد لأشباه الموصلات، والبطاريات، والمعادن الحرجة، فضلًا عن شفافية البيانات وسط الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وقد دشنت الولايات المتحدة الأمريكية والهند مبادرة التكنولوجيا والدفاع التي تُمثل دفعة كبيرة في تشديد الشراكة الاستراتيجية بين الحليفين الاستراتيجيين، التي تهدف إلى مواجهة الصين؛ حيث تُعمق التعاون بينهما في مجالات كالحوسبة الكمومية، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الجيل الخامس، وأشباه الموصلات، وهي المجالات التي اكتسبت فيها الصين مكانة مهيمنة.

وفي قمة التحالف الرباعي (كواد) التي عُقدت افتراضيًّا في فبراير 2021 تم الاتفاق على تأسيس مجموعة عمل خاصة بالتكنولوجيا الناشئة والحرجة لتحقيق هدف منطقة الإندو-باسيفيك الحرة، والمفتوحة، والشاملة، والمرنة؛ حيث يتطلب أهمية التنسيق بشأن التكنولوجيا الحرجة، والناشئة، والعمل وفقًا للمصالح والقيم المشتركة.

خامسًا- تعزيز التحالفات العسكرية مع الدول الآسيوية

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مواجهة الصعود الصيني على إعادة تنشيط التحالفات الأمنية والدفاعية القائمة مع الدول الآسيوية، مع إقامة تحالفات أمنية ودفاعية جديدة، وتعزيز الشراكات الأمنية والدفاعية مع الدول الآسيوية، وفي منطقة الإندو-باسيفيك. فشرعت على تحويل اليابان لقوة عسكرية قوية للمساعدة في موازنة الصين، وتعزيز التحالف بين البلدين بحيث يصبح محورًا لمصالحهما الأمنية في آسيا، ولا سيما بعد إعلان حكومة رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا في عام 2022 عن خطط لتعزيز قدراتها العسكرية وزيادة إنفاقها العسكري بشكل كبير في مواجهة القوة الصينية الصاعدة، والاختبارات الصاروخية المتكررة من قبل كوريا الشمالية.

وتتويجًا للقمة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية، التي أنهت سنوات من العداوة التاريخية بين سول وطوكيو، تم التوقيع في يوليو 2024 على اتفاق للتدريب العسكري المشترك، بهدف تعزيز التعاون الأمني، ورفع مستوى التحالفات العسكرية.

وقد وقعت الولايات المتحدة مع بابوا غينيا اتفاقًا أمنيًّا يمنح وزارة الدفاع الأمريكية حق الوصول إلى القواعد الموجودة في البلاد، بما في ذلك قاعدة بحرية رئيسية؛ مما يزيد من البصمة العسكرية الأمريكية في المنطقة. وقد توصلت الولايات المتحدة وأستراليا إلى اتفاق لتوسيع نطاق الوجود العسكري الأمريكي الآسيوي من خلال زيارات أكثر تواترًا، وأطول للغواصات الأمريكية إلى أستراليا، والتناوب الدوري لسفن تابعة للجيش الأمريكي، والتعاون في إنتاج الصواريخ الموجهة متعددة الإطلاق بحلول عام 2025، وزيادة نشر الأصول العسكرية الأمريكية المتقدمة مثل القاذفات الاستراتيجية، والسفن الحربية، والطائرات البحرية، والاستطلاع. ويأتي التوجه نحو تعميق التعاون مع أستراليا في سياق تحسين القدرات الدفاعية للحليفين، وتقديم الدعم لوجود القوات الأمريكية في منطقة الإندو-باسيفيك وجعله أكثر مرونة واستدامة، وتعزيز التعاون مع الحلفاء في المنطقة.

سادسًا- الشراكة الاقتصادية مع الدول الآسيوية

كانت المشاركة الاقتصادية عنصرًا حاسمًا آخر في استراتيجية بايدن لتعزيز التحالف الأمريكية في آسيا؛ حيث أدركت الإدارة أن التحالفات العسكرية وحدها غير كافية للحفاظ على النفوذ في المنطقة؛ وبالتالي، سعت إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال مبادرات مثل الإطار الاقتصادي للازدهار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (IPEF) في مايو 2022.

يركز الإطار الاقتصادي على أربع ركائز رئيسية؛ التجارة وسلاسل التوريد والطاقة النظيفة والبنية التحتية وتدابير الضرائب ومكافحة الفساد. فمن خلال إنشاء التزامات عالية المستوى في هذه المجالات، تسعى الإدارة إلى تعزيز المرونة الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام في جميع أنحاء القارة مع مواجهة التأثير الاقتصادي المتزايد للصين.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للإطار الاقتصادي في تحسين مرونة سلسلة التوريد، لا سيما في القطاعات الحيوية مثل أشباه الموصلات. ويهدف تركيز إدارة بايدن على تعزيز سلاسل التوريد إلى إنشاء شبكة أكثر قوة يمكنها تحمل الاضطرابات وضمان إنتاج السلع الأساسية وتسليمها بكفاءة. حظيت هذه المبادرة باهتمام مختلف الدول الآسيوية الحريصة على التعاون في تعزيز قدراتها التصنيعية والحد من الاعتماد على المصادر الخارجية.

خلاصة القول، تعمل التحالفات والشراكات التي تقودها الولايات المتحدة في آسيا عامة، وفي منطقة الإندو-باسيفيك على وجه الخصوص، كأساس للهيمنة السياسية والعسكرية الأمريكية في هذه المنطقة الاستراتيجية، وكذلك كواحدة من ركائز تفوقها العالمي. وتستغل واشنطن حاجة دول القارة إلى توزان القوى في المنطقة لدفع حلفائها وشركائها الآسيويين، الذين يشعرون بالقلق من صعود الصين إلى التحالف معها. لكنها تواجه الآن تحديًا جديدًا يتمثل في الاستجابة الجماعية لمنافسة القوى العظمى مع الصين ذات النفوذ الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي المتزايد في منطقة الإندو-باسيفيك.

وتتويجًا للقمة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية، التي أنهت سنوات من العداوة التاريخية بين سول وطوكيو، تم التوقيع في يوليو 2024،

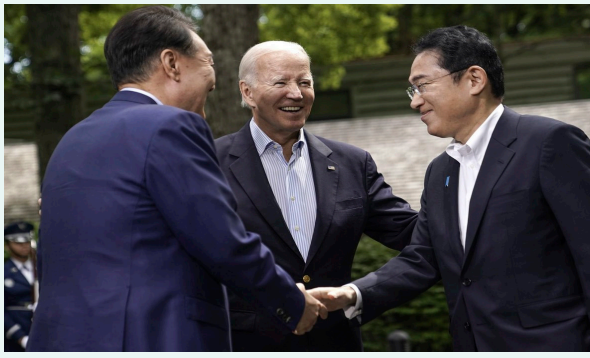

إدارة التنافس: سياسة إدارة بايدن تجاه الصين

د. رنا أبو عمرة - دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

سعى الرئيس الأمريكي بايدن منذ توليه الرئاسة في يناير 2021 إلى صياغة علاقات مع بكين تميل إلى المزيد من البراجماتية توازن بين أدوات الضغط والتفاوض، وتهدف بوجه عام إلى تخفيف التوتر الذي عمقته سياسات الرئيس ترامب في ولايته الأولى بسبب التصعيد الفعلي والتشدد المعلن على كافة الأصعدة في تعامله مع بكين خاصة في الملفات ذات الصلة بالنزاعات التجارية والتنافس الاقتصادي. إذ تمثل الصين كمنافس اقتصادي وجيوسياسي تهديدًا مباشرًا للولايات المتحدة كما تعتبرها مصدرًا للتهديد المعقد لاستمرار النظام الدولي الذي أرست قواعده منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بصيغته المواتية للمصالح والرؤية الأمريكية، وعليه عمدت إدارة بايدن إلى إدارة التنافس الصراعي مع بكين من خلال التطويق الممنهج خاصة في منطقة المحيطين الهادئ والهندي مع التركيز على إدارة الأخطار الاستراتيجية الناجمة عن تأزم التوترات الاقتصادية والحروب التجارية المتصاعدة.

بشكل عام وإن تباينت أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بايدن في التعامل مع الصين بحيث اعتمدت مقاربة أكثر تنظيمًا عن تلك التي اعتمدها الرئيس ترامب في ولايته الأولى، إلا أنها لم تُحدث تغييرًا حقيقيًا أو جوهريًا في خطوط العداء الرئيسية التي أرساها ترامب مع بكين.

فلم تكن سياسات بايدن استمرارًا أو نقيضًا لسياسات ترامب بقدر ما كانت تطويرًا لها من خلال التركيز على إدارة المنافسة بشكل استراتيجي ومنظم، ولكن رغم جهودها المستمرة لاحتواء الطموحات الصينية لم تستطع إحداث اختراق حقيقي في إدارة أو بنية أو تفاعلات أو مساحات هذا الصراع رغم تغيير الأدوات.

نهج بايدن "لاحتواء الصين"

على هذا الأساس اتخذت إدارة بايدن نهجًا تكامليًا مترابطًا في التعامل مع الصين من خلال العمل على المجالات المختلفة الاقتصادية والتجارية والجيوسياسية والتكنولوجية والقيمية ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية، وحاولت من خلال هذا النهج إدارة التنافس والصراع بين بكين وواشنطن بأدوات متباينة بحسب طبيعة الملف بما يحقق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية المتمثلة في تحجيم الصعود الصيني وذلك على مسارين متوازيين؛ الأول: هو تحقيق الدعم للاقتصاد الأمريكي وفي الوقت نفسه تعزيز المسار الثاني المتمثل في تقييد النفوذ الصيني الجيوسياسي.

كانت الساحة الاقتصادية هي الأبرز في المواجهة مع بكين، ولكن برغم الخطاب السياسي الذي كان لا يميل إلى التصعيد بشكل عام، أبقت إدارة بايدن على الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الصينية الضخمة التي تتجاوز مئات المليارات من الدولارات والتي تم توجيهها في البداية لمعالجة آثار الممارسات التجارية غير المنضبطة والخاصة بحقوق الملكية الفكرية ودعم الشركات الحكومية ولكنها فيما بعد تحولت لسياسة اقتصادية وسياسية ثابتة ومستمرة في هيكل السياسة الخارجية الأمريكية باختلاف الإدارات والتي حتى الآن تهدف إلى الضغط على بكين لتقديم تنازلات في المفاوضات التجارية.

تسلمت إدارة بايدن ولايتها وهي مدركة أن إعادة تقييم العلاقات الاقتصادية بين بكين وواشنطن أصبحت ضرورة استراتيجية ملحة بعد أن كشفت جائحة كوفيد19- عن هشاشة سلاسل التوريد العالمية، خاصة سلاسل التوريد الاستراتيجية في مجالات التكنولوجيا والمواد الأساسية، في هذا الإطار أطلقت إدارة بايدن مبادرات لدعم الصناعة المحلية؛ وكان أبرزها قانون "خفض التضخم" لعام 2022 الذي خصص مليارات الدولارات لدعم التصنيع الأمريكي في مجالات أشباه الموصلات والطاقة المتجددة بما يقلل الاعتماد على الواردات الصينية في هذه المجالات بشكل أساسي وبالتالي تعزيز مكانة الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر في مواجهة الاقتصاد الصيني، ورغم ذلك استمرت العلاقات الاقتصادية بين بكين وواشنطن نقطة خلاف وتنافس صراعي إذ لم يتم إحراز تقدم ملحوظ على مسار المفاوضات بشأن الاتفاقات التجارية على سبيل المثال.

من ناحية أخرى اعتمدت إدارة بايدن نهج التحالفات على المسار الاقتصادي إذ عززت التعاون التجاري مع حلفائها في المنطقة لتشكيل جبهة اقتصادية شبه موحدة في مواجهة الصعود الصيني الاقتصادي؛ بحيث أطلقت الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادي بهدف تعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول الحليفة مع التركيز على تعزيز التعاون في مجالات التجارة الرقمية، والطاقة النظيفة وسلاسل التوريد بشكل أساسي ضمن مجالات أخرى، كما دعمت الولايات المتحدة مبادرات تمويل بديلة للبنية التحتية في الدول النامية في آسيا لمواجهة مبادر "الحزام والطريق" من أجل تقليل الاعتماد على القروض الصينية؛ الأمر الذي من شأنه التأكيد على أن التعامل مع هذا الملف من قبل إدارة بايدن لم يكن مجرد ورقة تفاوض أو ضغط آنية أو حتى جهد

حمائي مؤقت لمواجهة تهديد اقتصادي، بقدر ما كان يميل إلى إرساء قواعد استراتيجية طويلة المدى لمواجهة النفوذ الصيني المتصاعد في إطار ضمان منظومة الأمن الاقتصادي الأمريكي بشكل أكثر إحكامًا.

كما كانت التكنولوجيا محورًا أساسيًا في الصراع الاقتصادي بين واشنطن وبكين خلال إدارة بايدن، فقد كانت ساحة مفتوحة لمحاولات الولايات المتحدة الرامية إلى تقويض الهيمنة الصينية المتزايدة والصاعدة بشكل سريع في هذا المجال، بحيث فرضت إدارة بايدن قيودًا صارمة على تصدير أشباه الموصلات وتقويض قدرة كبرى الشركات الصينية التكنولوجية على التوسع في الأسواق العالمية بالعقوبات الأمريكية، فضلًا عن الدخول في سباق الذكاء الاصطناعي بين القوتين والذي شهد تصعيدًا من خلال حظر التطبيقات الصينية من الأجهزة الحكومية وتكثيف مراقبة النفوذ الرقمي الصيني داخل الولايات المتحدة؛ وذلك في إطار حماية الأمن القومي والحفاظ على التفوق التكنولوجي الأمريكي دون السماح لبكين بالوصول إلى التقنيات المستقبلية التي قد تعزز قوتها الاستراتيجية وأنظمتها العسكرية، ففي الوقت الذي تصدر التنافس التقني ملفات إدارة الصراع التنافسي الاقتصادي بين بكين وواشنطن خلال إدارة بايدن كان جليًا أن التعامل الأمريكي مع هذا الملف هو الأكثر حسمًا ووضوحًا عن غيره من ملفات التنافس خلال رئاسة بايدن.

ولعل قدرة إدارة بايدن على تحقيق التوازن بين الضغط والمفاوضة في الملف الاقتصادي كان مرتهنًا بالموازنة بين التحديات الداخلية التي واجهتها الإدارة من المعارضة الداخلية في الكونجرس الأمريكي سواء من صقور الجمهوريين وبعض الديمقراطيين التي كانت تدفع في اتجاه تبني المزيد من المواقف المتشددة ضد الصين من خلال المزيد من العقوبات والقيود، أو من الشركات الأمريكية الكبرى والتكتلات التجارية ذات المصلحة التي كانت تدفع بشكل كبير في اتجاه معاكس يدعم تخفيف التوترات الاقتصادية مع الصين باعتبارها السوق الأكبر لإنتاجها وأساس سلاسل التوريد القائمة بالفعل خاصة في مجال التكنولوجيا بما يجنبها أعباء اقتصادية إضافية ترفع تكاليف الإنتاج وتتسبب في أضرار مباشرة لها على المدى القصير والمتوسط.

صراع القيم والأيديولوجيا

في هذه الأثناء، لم تنفصل المواجهة الاقتصادية عن محور حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في سياسة بايدن تجاه بكين كإحدى أدوات الضغط التقليدية للإدارات الديمقراطية، فقد بدأ بايدن رئاسته مروجًا لأجندته الديمقراطية والتزامه بقيمها وإعادتها إلى صلب السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام بما يعني تلقائيًا أن بكين كانت محورًا رئيسيًا في هذا التوجه على بشكل خاص؛ من خلال التنديد بالممارسات الصينية في قضية الإيجور في إقليم شينجيانج وما يستدعيه ذلك الملف من فرض عقوبات على مسئولين وشركات صينية، كما كانت قضية هونج كونج إحدى القضايا المحورية التي شهدت استمرار إدانة بايدن للتحركات الصينية لتقييد الحريات الديمقراطية في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك زادت الولايات المتحدة من دعمها لتايوان وهو الخط الأحمر الذي لا تتهاون بكين مع أي محاولة تصعيد ذات صلة به تتحدى مبدأ "الصين الموحدة" سواء من خلال توسيع مبيعات الأسلحة بهدف تعزيز قدراتها الدفاعية، أو إرسال وفود رفيعة المستوى لتايوان أو التصعيد العلني من خلال التصريحات التي تتعهد بالدفاع عن تايوان.

كما تبنت الإدارة نهج التحالفات وتغذية الاستقطابات الإقليمية والدولية القائمة نفسيهما على معيار الديمقراطية لمواجهة ما أطلقت عليه التهديد الصيني للنظام العالمي، فقد عقدت إدارة بايدن "قمة الديمقراطية" في بداية ولايتها لتعزيز القيم الديمقراطية عالميًا، بشكل موجه ومباشر انطلق من اعتبار واشنطن أن الصين تهديد لهذه القيم، فضلًا عن حث الدول في القارة الأوروبية على اتخاذ مواقف أكثر صرامة تتماهى مع الموقف الأمريكي من الصين تجاه السجل الحقوقي للصين واتجاه السياسات الاقتصادية الصينية.

من ناحية أخرى كان الترويج للتحالفات الجيوسياسية مثل تحالف الكواد الذي يضم الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا باعتباره تحالفًا لتعزيز التعاون بين القوى الديمقراطية في منطقة الإندو-باسيفيك والموجه استراتيجيًا إلى بكين، كل هذه التحركات التي بدأت نشيطة في بداية ولاية بايدن واجهت معضلة في التوفيق بين المصالح والمبادئ المعيارية التي روجت لها بحيث لم تتعد فاعلية هذا المسار في التعامل مع بكين كونها ورقة ضغط دبلوماسية وإعلامية غير قادرة على تحقيق تأثير طويل الأمد وتأثير فاعل يتسبب في إحداث تصعيد حقيقي مع بكين.

> **على المستوى الجيوسياسي، استمرت إدارة بايدن في تبني النهج الذي يرتكز على بناء التحالفات وتقوية الشراكات مع القوى والدول الإقليمية لاحتواء وتطويق النفوذ الصيني المتزايد في منطقة الإندو-باسيفيك الحيوية للمصالح الأمريكية باعتبارها مركزًا للتنافس الجيوسياسي والاقتصادي العالمي،**

بدرجة التأثير والتأثر نفسها أتت سياسة بايدن تجاه الصين في ملف التغير المناخي رغم كونه تحديًا مشتركًا لكل منهما، إلا أن التناقض الجيوسياسي بين بكين وواشنطن كان العامل الحاسم في فاعلية سياسة بايدن بالرغم من أن الإدارة الأمريكية أظهرت ميلًا إلى الاستثمار في بعض مؤشرات التعاون التي ظهرت خلال المؤتمرات الدولية الكبرى التي تجمعهما، إلا أن إحراز تقدم في هذا المجال ظل في أدنى مستوياته بسبب التعقيدات الأخرى للعلاقات بين البلدين.

وعلى المستوى الجيوسياسي، استمرت إدارة بايدن في تبني النهج الذي يرتكز على بناء التحالفات وتقوية الشراكات مع القوى والدول الإقليمية لاحتواء وتطويق النفوذ الصيني المتزايد في منطقة الإندو-باسيفيك الحيوية للمصالح الأمريكية باعتبارها مركزًا للتنافس الجيوسياسي والاقتصادي العالمي، وكانت التحالفات مثل الحوار الأمني الرباعي (كواد) الذي يضم الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا هادفة بشكل أساسي إلى تعزيز التعاون في مجالات عدة؛ من ضمنها الأمن البحري خاصة في بحر الصين الجنوبي والشرقي الذي يشهد زيادة في القواعد العسكرية الصينية التي يتم تشييدها على جزر اصطناعية؛ مما يهدد ويقيد حرية الملاحة وإذ تعتبره الولايات المتحدة تهديدًا تجاريًا مباشرًا يستدعي التحرك لردعه، وكذلك جاءت الشراكة الأمنية الثلاثية (أوكوس) بين الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا كإحدى الأدوات الرئيسية لتعزيز الوجود الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادي ولتعزيز القدرات الدفاعية للدول الأعضاء وتعزيز التعاون في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتكنولوجيا العسكرية.

وفي إطار حماية الأمن البحري وضمان حرية الملاحة نفسه قامت إدارة بايدن بتعزيز الوجود العسكري عبر إجراء مناورات بحرية مشتركة مع الدول الحليفة في بحر الصين الجنوبي في مواجهة مطالبات بكين في هذه المنطقة، ويرتبط بذلك تواتر استخدام واشنطن لورقة تايوان من خلال تقديم الدعم العسكري والاقتصادي؛ الأمر الذي من شأنه إثارة التوترات مع الصين، إلا أن إدارة بايدن تفادت استحكام التصعيد في هذا الملف رغم تعرضها له كإحدى أوراق الضغط في بعض الأحيان.

إجمالًا، بالرغم من التحركات النشطة التي قامت بها إدارة بايدن من خلال الاستثمار في أدوات السياسة الخارجية الأمريكية المرنة والصلبة والذكية في منطقة الإندو-باسيفيك من أجل تعزيز التحالفات الأمنية والاقتصادية وتوسيع رقعتها وتشبيك ملفاتها لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد، فإنها بشكل عام لم تستطع إحداث اختراق حقيقي في معادلة المواجهة بين واشنطن وبكين بقدر ما غذت حدة الاصطفافات والاستقطاب في المنطقة، إذ ارتهنت نجاعة تأثير هذه الأدوات بشكل كبير على رغبة القوى الإقليمية وحلفاء الولايات المتحدة في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة وعدم عسكرة التفاعلات فيها أو جرها إلى حروب بالوكالة، فضلًا عن استثمار بكين لرصيدها من أدوات التأثير السياسية والاقتصادية والتنموية في تغذية نفوذها المتراكم في المنطقة ونجاحها في ذلك.

ختامًا، واجهت إدارة بايدن عوائق كبيرة في تنفيذ سياسة فاعلة ومتماسكة ومتشابكة تجاه بكين، فثمة تحديات في بنية العلاقة بين بكين وواشنطن تتعلق بالاعتماد المتبادل بين الاقتصادين باعتبار الصين الشريك الاقتصادي الرئيسي للولايات المتحدة بما يجعل الفصل بين الاقتصادين بشكل كامل أمر مستحيل وله أضراره على الاقتصاد الأمريكي بشكل مباشر وحاد. كما واجهت إدارة بايدن تحديات تتعلق بقدرتها على تحقيق التوازن بين الصراع والتنافس على المدى الطويل وبشكل أكثر وضوحًا ومأسسة، بحيث استمرت المسارات الجيوسياسية والاقتصادية للصراع بين القوتين تراوح مكانها إذ لم تسهم سياسات بايدن في تخفيض العدائية أو التأثير في بنية الصراع، بحيث ظلت العلاقة بين واشنطن وبكين من أكثر الملفات تعقيدًا في السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية ولايته وحتى انتهائها.

خيار الانسحاب: كيف يبدو إرث إدارة بايدن في أفغانستان؟

منى قشطة - باحث أول بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمحورت أبرز قرارات الرئيس الأمريكي جو بايدن بخصوص أفغانستان حول الإعداد لتنفيذ قرار انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من البلاد، والذي أقرّه بايدن رسميًا في إبريل 2021، لتُطوى بذلك صفحة أطول حرب خاضتها الولايات المتحدة في تاريخها، والتي كبدتها ما يزيد على تريليون دولار، بعد مفاوضات طويلة أجرتها إدارة الرئيس دونالد ترامب الأولى (2017 – 2021) مع حركة طالبان، والتي أسفرت عن توقيع اتفاق السلام بين الطرفين في العاصمة القطرية الدوحة في 29 فبراير 2020. ويُعد قرار بايدن بالانسحاب من أفغانستان أحد أبرز القرارات السياسية والعسكرية في التاريخ الحديث للولايات المتحدة، باعتباره يمثل نقطة تحول كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية بعد عقدين من الوجود العسكري المباشر على الأراضي الأفغانية، كما أنه يظل أحد أبرز القرارات التي أثارت جدلًا واسعًا في الداخل الأمريكي بسبب الطريقة العشوائية وغير المنظمة التي تمّ بها الانسحاب؛ مما أسفر عن تداعيات سياسية وعسكرية وإنسانية خطيرة، فضلًا عن تأثيراته في السياسة الخارجية الأمريكية وصورة الولايات المتحدة أمام العالم.

ومع اقتراب مغادرة بايدن منصبه في يناير 2025، يتصاعد الحديث عن الإرث الذي تركته قراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية، وفي مقدمتها قرار الانسحاب من أفغانستان، الذي وُصف من قبل كثيرين بأنه فشل فعلي للاستراتيجية العسكرية الأمريكية، وأضرّ بسمعة واشنطن أمام حلفائها في النظام الدولي. وعليه، يُناقش هذا المقال إرث إدارة الرئيس بايدن في أفغانستان، من خلال استعراض خلفية قرار الانسحاب وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في البلاد.

إرث مضطرب

أعلن الرئيس جو بايدن، المُنتهية ولايته، في إبريل عام 2021، قراره بالانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من أفغانستان، مُؤكّدًا أن الولايات المتحدة ستبدأ في سحب قواتها تدريجيًا، على أن يتم الانسحاب بشكل نهائي في سبتمبر عام 2021، غير أن تطورات الوضع الميداني، وتقدم قوات حركة طالبان أجبرته على تقديم هذا التاريخ ليصبح 31 أغسطس في العام ذاته.

ويمكن القول إن هذا القرار كان مدفوعًا بمجموعة من العوامل، ترتبط في مُعظمها بتغير أولويات الولايات المُتحدة فيما يتعلق بمصادر تهديد أمنها القومي خلال فترة حربها في أفغانستان لمدة 20 عامًا؛ ففي حين ارتبط هذا التهديد بالأساس بنشاط التنظيمات الإرهابية في حقبة أحداث 11 سبتمبر، والحرب الأمريكية على الإرهاب، بات يرتبط بتهديدات أخرى تشكّلت خلال العقد الأخير، بعضها داخلي يرتبط بالتعاطي مع التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا، ومُواجهة التحديّات الاقتصاديّة، والتخفيف من حالة الاستقطاب السياسي الداخلية، وكذا الضغط الشديد من الرأي العام الأمريكي مُطالبًا بإنهاء التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان بسبب تكلفته المادية والبشرية الضخمة. أما على الصعيد الخارجي ارتبطت تلك التهديدات بالعداء مع الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من التهديدات التي فرضت نفسها في مرتبة مُتقدّمة -سبقت التهديدات الإرهابيّة- على أجندة أولويات ضمان الأمن القومي الأمريكي. وهو ما عبّر عنه بايدن قائلًا: "بدلًا من العودة إلى الحرب مع طالبان، علينا التركيز على التحديات التي تواجهنا، وتتبع الشبكات والعمليات الإرهابية التي انتشرت إلى ما هو أبعد من أفغانستان، وتعزيز القدرة التنافسية الأمريكية لمواجهة التنافس الصيني المُحتدم، وتقوية التعاون مع الحلفاء في مواجهة التهديدات السيبرانية الناشئة".

وقد أفضى قرار بايدن بالانسحاب من أفغانستان إلى جملة من التداعيات، بعضها يرتبط بالتطورات السياسية والأمنية التي شهدتها الساحة الأفغانية في أعقاب هذا الانسحاب، وبعضها الآخر يرتبط بصورة الولايات المتحدة أمام المجتمع الدولي، وهو ما يُمكن تفصيله على النحو التالي:

- **حكومة أفغانية منزوعة الشرعية:** خلّف الانسحاب الأمريكي فراغًا سياسيًا وأمنيًا في أفغانستان، حيث انهارت مؤسّسات الدولة التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بناءها طيلة الـ 20 عامًا، وفرّ الرئيس الأفغاني آنذاك، أشرف غني، برفقة مستشار الأمن الوطني وكبار المسئولين إلى خارج البلاد، وكذا انهارت قوات الأمن الأفغانية، وفرّ الآلاف من تشكيلات الجيش الأفغاني إلى دول الجوار الأفغاني، تاركين وراءهم العديد من الأسلحة والعتاد لتصبح في قبضة مُسلحي حركة طالبان. وأمام هذا المشهد، تهيأت الساحة الأفغانية لصعود الأخيرة للحكم مرة ثانية؛ إذ استطاعت إحكام قبضتها العسكرية على كافة الولايات الأفغانية، وشرعت في ملء الفراغ الأمني والسياسي، وأعلنت تأسيس إمارتها الثانية، وتمكنت من تشكيل حكومة من صفوفها استطاعت الصمود في الحكم حتى الآن رغم العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية المفروضة عليها، ورغم أن مُعظم قادتها مُدرجين على قوائم الإرهاب الدولية.

ولم تحظَ حكومة طالبان الحالية بأي اعتراف دولي رسمي رغم مرور ثلاث سنوات على تشكيلها، غير واقع الأمر يُشير إلى أنها تتمتع حاليًا بشرعية ضمنية، مكنتها من إحكام قبضتها العسكرية على كامل الجغرافيا الأفغانية، وأسهمت في استعادتها لجزء من الثقة المفقودة من المُجتمع الدولي، وهو ما يبدو جليًا في تحول العديد من القوى الإقليمية والدولية في مقدمتها الولايات المتحدة والصين وروسيا وإيران وباكستان إلى التعاون مع الحركة في ملف مكافحة الإرهاب وتطويق خطر نشاط تنظيم داعش خراسان، بعدما كانت تتعامل مع الحركة في السابق بوصفها جماعة إرهابية.

- **مهددات أمنية قائمة:** في أعقاب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان تصاعدت المخاوف من تحول الأخيرة مُجددًا في ظل حكم طالبان إلى بؤرة نشطة للإرهاب الدولي؛ الأمر الذي من شأنه الإضرار بالأمن الإقليمي والعالمي. وقد تحققت تلك المخاوف بالفعل خلال الأعوام الثلاثة الماضية، حيث تشير التقارير إلى أنه يوجد نحو 20 جماعة إرهابية تنشط حاليًا في أفغانستان، وتتمتع بحرية حركة تحت إشراف المديرية العامة للاستخبارات التابعة لطالبان، وفي مُقدمتها تنظيم القاعدة؛ إذ تصاعدت المؤشرات الدالة على شروع التنظيم في استعادة نشاطه، ومساعيه لإقامة شبكة تعاونية مع بعض التنظيمات الإرهابية الأخرى، فضلًا عن تمركز العشرات من كبار قادته في العديد من الولايات الأفغانية، وحصوله على منازل وبنية تحتية آمنة في شتى أنحاء أفغانستان. وإلى جانب الفرع المركزي لتنظيم القاعدة، توفر طالبان كذلك ملاذًا آمنًا لفرع التنظيم في جنوب آسيا "تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية، وحركة طالبان الباكستانية، وتنظيم داعش خراسان، وحركة الجهاد الباكستانية، وحركة تركستان الشرقية، والحركة الإسلامية الأوزبكية، وجماعة عسكر الإسلام، وعسكر طيبة، وكتيبة الإمام البخاري، وحركة طالبان طاجيكستان، وجماعة أنصار الله، وغيرها.

ورغم أن حركة طالبان تُحاول على الصعيد الرسمي، نفي وجود تهديدات إرهابية على الأراضي الأفغانية، لتأكيد التزامها ببنود اتفاق السلام مع الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة بضمان عدم تحويل أفغانستان إلى مرتكز لتنظيمات الإرهاب المعولم، فإنها لا تزال تحتفظ بارتباطاتها الجهادية مع تلك التنظيمات، وليس مُستبعدًا أن تشكل الأخيرة تهديدًا مُباشرًا لمصالح الولايات المتحدة، ولا سيما فرع تنظيم داعش خراسان الذي شهد صحوة عملياتية واسعة النطاق منذ عودة طالبان للحكم؛ إذ تُحذر التقارير الاستخباراتية الأمريكية من قدرة التنظيم على استهداف ومهاجمة المصالح الأمريكية والغربية في المستقبل.

- **انخفاض فاعلية الضربات عبر الأفق:** أقرّ الرئيس بايدن في أعقاب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، استراتيجية "الضربات عبر الأفق"، بهدف تمكين الولايات المتحدة من مكافحة الجماعات الإرهابية النشطة في البلاد كداعش والقاعدة، دون الحاجة إلى وجود عسكري على الأرض يكبدها تكاليف مادية وبشرية باهظة. ورغم أن هذه الاستراتيجية حققت بعض النجاحات من قبيل استهداف الزعيم الثاني لتنظيم القاعدة أيمن الظواهري بغارة جوية أمريكية في كابول في 1 أغسطس 2022، فإن فاعليتها تبقى محدودة مُقارنةً بالضربات التي تشنها القوات المتمركزة على الأرض؛ إذ تواجه هذه الاستراتيجية جملة من التحديات المتعلقة بمخاطر وقوع ضربات غير دقيقة قد تحيد عن إصابة الهدف المرجو وتؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين، فعلى سبيل المثال نفذت الولايات المتحدة غارة جوية بكابول في 29 أغسطس 2021، أسفرت عن مقتل 10 مدنيين بينهم 7 أطفال، بسبب معلومات

غير دقيقة حصل عليها الجيش الأمريكي تفيد بهجوم محتمل من قبل داعش، فقرر حينها استهداف ما اعتقد أنها سيارة مليئة المتفجرات بطائرة مسيرة. وتظل نسبة الأخطاء في أي ضربات أمريكية عبر الأفق في أفغانستان مُرتفعة، في ظل فقدان الولايات المتحدة للعناصر الاستخباراتية على الأرض، والتي تعد عاملًا حاسمًا لنجاح هذا النوع من الضربات.

- **وضع إنساني مترد:** شهدت أفغانستان منذ عودة حركة طالبان للحكم في أغسطس 2021 تدهورًا حادًا في الأوضاع الإنسانية بسبب العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية المفروضة عليها، والتي كان من أبرز مظاهرها تجميد الأصول الأفغانية في الخارج، وتقليص نسبة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان. وقد أثر ذلك بشكل كبير في قدرة حكومة طالبان على دفع رواتب موظفيها وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وفي ظل هذه الأوضاع، يعاني الأفغان من سوء الأوضاع المعيشية، حيث يحتاج أكثر من نصفهم إلى المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. كما ارتفعت معدلات الفقر في البلاد بشكل غير مسبوق، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الفقر والجوع ينتشران بين الأفغان يومًا بعد يوم، إذ تكسب 80% من الأسر الأفغانية أقل من دولار واحد في اليوم لكل فرد من أفراد الأسرة. كما حذرت منظمة الصحة العالمية من أن ملايين الأفغان معرضون لخطر سوء التغذية والأمراض بسبب ضعف أو عدم الحصول على الرعاية الصحية والغذاء، بما في ذلك 2.3 مليون طفل معرضون لخطر سوء التغذية الحاد. وتتفاقم خطورة الوضع الإنساني مع نزوح 6.3 ملايين شخص داخليًا، وتضاعف معدلات البطالة، إلى جانب استمرار عمليات الترحيل الجماعي للاجئين الأفغان من قبل باكستان وإيران. فضلًا عن ذلك، تواجه المنظمات الإغاثية والإنسانية العديد من الصعوبات في تقديم المساعدات للأفغان بسبب العقوبات المفروضة على طالبان، والتهديدات الأمنية المتمثلة في خطر تنظيم داعش خراسان الذي يستهدف العاملين في تلك المنظمات في إطار حربه ضد الحركة.
- **الإضرار بسمعة الولايات المتحدة:** تضمن إعلان الرئيس جو بايدن عن قراراه بالانسحاب من أفغانستان، التأكيد على أن خروج القوات الأمريكية وحلفاؤها والأفغان المتعاونون معها سيكون مُنظمًا وسلسًا وسيتم بتأنٍّ وأمان، وأن الجيش الحكومة الأفغانية ستكون لديها القدرة على الصمود ومنع استيلاء طالبان على السلطة، وأنّ أفغانستان لن تُصبح مرة أخرى قاعدة لشن هجمات إرهابية من شأنها الإضرار بأمن الولايات المُتحدة. وواقع الأمر أنّ تلك التأكيدات والضمانات ذهبت سدىً مع الشروع في بدء عمليات الإجلاء؛ حيث جاءت بشكل عشوائي وغير مُنظم، وتجلى ذلك في مشاهد عديدة، لعل أبرزها انتشار صور لتكدس آلاف الأفغان داخل طائرات شحن تابعة للقوات الأمريكية، ومقاطع فيديو مصورة أظهرت عشرات الأفغان وهم يركضون خلف الطائرات العسكرية الأمريكية في أثناء إقلاعها من مطار كابول وهم يحاولون يائسين التشبث بها، بالإضافة إلى الهجوم الإرهابي الذي نفذه تنظيم داعش خراسان في 26 أغسطس 2021، والذي أسفر عن مقتل 13 جنديًا أمريكيًا، وعشرات المدنيين الأفغان.

وتعكس مشاهد الفوضى سالفة الذكر حقيقة أن إدارة الرئيس بايدن فشلت في تقديم صورة آمنة لخروج قواتها ودبلوماسييها ومواطنيها والمتعاونين معها طيلة الـ 20 عامًا؛ الأمر الذي أسهم في الإضرار بسمعة الولايات المتحدة وقيمها التي كانت تروجها للعالم كقوة عُظمى، وكسر قدر كبير من عناد القوة الذي امتلكه الأمريكان تاريخيًا. ولذا لا تزال قضية الانسحاب الفوضوي تلقى أصداء واسعة وسط ملايين الأمريكيين، لا سيما المحاربين القدامى الذين شاركوا في الحرب بأفغانستان، كما لا تزال محلًا للبحث والدراسة سواء على صعيد النقاشات البحثية للخبراء والمُحللين، أو على الصعيد الرسمي

المُتمثّل في المُراجعات والتحقيقات المُستمرّة التي يُجريها البنتاجون والكونجرس الأمريكي حول الحرب الأمريكيّة في أفغانستان والقرارات الرئيسية التي اتخذت خلالها.

فعلى سبيل المثال أجرى الأعضاء الجمهوريون في لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، خلال الأعوام الثلاثة الماضية تحقيقًا شاملًا حول الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وخلصت نتائج التحقيق التي تم إصدار تقرير بشأنها في سبتمبر عام 2024، إلى عدة استنتاجات أساسية؛ أولها: أن إدارة بايدن اتخذت قرار الانسحاب من أفغانستان بشكل أحادي، مُتجاهلةً التأكد من التزام طالبان بالشروط التي تم توقيعها في اتفاق الدوحة، واعتراضات الحلفاء في الناتو. وثانيها: فشلت إدارة بايدن في إجلاء القوات الأمريكية والأفغان المتعاونين معها بشكل مُنظّم. وثالثها: تحوّلت أفغانستان في أعقاب الانسحاب الأمريكي مُجددًا إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة وفرع داعش خراسان؛ مما أدى إلى الإضرار بمصداقية الولايات المتحدة على الساحة العالمية بعد تخليها عن حلفائها الأفغان وتركهم ومصيرهم أمام العمليات الانتقامية التي تشنها ضدهم حركة طالبان، ناهيك عن الأضرار المعنوية التي لحقلت بالمحاربين القدامى الأمريكيين الذين شاركوا في الحرب في أفغانستان.

- **تزايد النفوذ الصيني والروسي في أفغانستان:** بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في أغسطس 2021، شهدت البلاد تحولًا كبيرًا في موازين القوى الإقليمية، مع تزايد النفوذ الصيني والإيراني والروسي في مقابل تراجع النفوذ الأمريكي بشكل ملحوظ. حيث اتجهت الصين إلى الاستفادة من هذا الانسحاب في توسيع حضورها في أفغانستان عبر عدد من المشاريع والمبادرات بهدف تعزيز روابطها التجارية والاقتصادية مع دول المنطقة، وفي سبيل ذلك قدمت بكين لطالبان وعودًا بمساعدات اقتصادية وتنموية، وركزت على مشاريع البنية التحتية الكبرى كالطرق والمناجم. أما روسيا، فقد سعت هي الأخرى إلى إقامة علاقات تعاون مع طالبان، واهتمت بتقديم الدعم لها في ملف مكافحة الإرهاب، لمواجهة عدوهم المشترك، تنظيم داعش خراسان، وحاليًا تعمل موسكو على اتخاذ بعض الإجراءات لرفع طالبان من قوائم الإرهاب لديها. من جانبها، عززت إيران علاقاتها التعاونية مع طالبان، مع التركيز على التعاون الأمني لمواجهة التهديدات الإرهابية عبر الحدود الشرقية، والتعاون الاقتصادي لدعم البنية التحتية في أفغانستان.

ختامًا، رغم أن قرار الرئيس الأمريكي جو بايدن المنتهية ولايته، بالانسحاب من أفغانستان كان مدفوعًا بضرورة إنهاء أطول حرب في تاريخ الولايات المتحدة، فإن تداعياته جاءت عميقة ومُعقدة، إذ أسفر عن حالة من الفوضى السياسية والأمنية، ساعدت حركة طالبان على إحكام سيطرتها على الجغرافيا الأفغانية، وخلف أزمة إنسانية عميقة تتفاقم حدتها يومًا بعد يوم، وأضر بسمعة واشنطن أمام العالم. ويمكن القول إن إرث بايدن في أفغانستان سيظل محط نقاش طويل، خاصة فيما يتعلق بتقييم إدارة الأزمة الإنسانية وتداعيات الانسحاب على أمن المنطقة والعالم.

عزل الرئيس: هل يُخرج كوريا الجنوبية من أزمتها السياسية؟

د. أحمد قنديل - رئيس وحدة الدراسات الدولية وخبير الشئون الآسيوية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

على خلفية محاولته الفاشلة لفرض الأحكام العرفية وتعطيل الدستور، للمرة الأولى منذ أكثر من أربعة عقود في كوريا الجنوبية، أقرت الجمعية الوطنية (البرلمان) في 14 ديسمبر 2024 مذكرة لعزل الرئيس يون سوك يول. حيث صوت 204 نواب، من إجمالي عدد النواب البالغ عددهم 300 نائب، لصالح قرار العزل، بينما عارضه 85 نائبًا، وامتنع ثلاثة نواب عن التصويت، وأبطلت ثماني بطاقات، وفق النتيجة التي أعلنها رئيس البرلمان. ووصف زعيم الحزب الديمقراطي المعارض، بارك تشان داي، هذا القرار بأنه يمثل "انتصارًا عظيمًا للشعب والديمقراطية"، بينما انفجر عشرات الآلاف من المتظاهرين أمام مبنى الجمعية الوطنية فرحًا عندما تم إعلان عزل الرئيس.

وقد كان عزل الرئيس متوقعًا، إلى حد كبير من جانب المراقبين للشأن الكوري، منذ أن فاجأ الرئيس يون، في 3 ديسمبر الماضي، الشعب الكوري الجنوبي، والعالم، بقرار إعلان الأحكام العرفية في البلاد، وأرسل الجيش إلى البرلمان، في محاولة لمنع النواب من الاجتماع. ومع ذلك، تمكّن النواب، بعد 155 دقيقة فقط من هذا الإعلان، من عقد جلسة طارئة في قاعة محاطة بالقوات الخاصة، وصوتوا على قرار جديد يطالب بإلغاء الأحكام العرفية فورًا؛ الأمر الذي كان الرئيس ملزمًا دستوريًا على الامتثال له، وبالتالي ألغى الرئيس يون هذه الأحكام بعد حوالي ست ساعات فقط من فرضها.

ويأتي قرار عزل الرئيس بينما يواجه يون، الذي تم منعه من السفر إلى خارج البلاد، وعدد من كبار المسئولين حاليًا تحقيقات جنائية بتهم قد تشمل "التمرد والخيانة وإساءة استخدام السلطة". وكان وزير الدفاع السابق كيم هونغ هيون، الذي يعد الشخص الأول المتهم بدفع الرئيس إلى فرض الأحكام العرفية، أول من تم توقيفه واحتجازه في 8 ديسمبر الفائت. كما تم أيضًا إصدار أوامر من النيابة العامة لتوقيف رئيس القيادة العسكرية في سول، وقائدي الشرطة الوطنية وشرطة سول.

المحكمة الدستورية هي الحكم النهائي

بعد قرار عزل الرئيس من البرلمان، سيكون دور المحكمة الدستورية محوريًا في تحديد المستقبل السياسي للرئيس يون، خاصة أنه يبدو متمسكًا بعدم الاستقالة. حيث تعهد يون، الذي تم تعليق أعماله ونقل سلطاته التنفيذية إلى رئيس الوزراء، بأنه "سيقاتل حتى النهاية"، ودافع عن مرسوم الأحكام العرفية باعتبار أنه كان ضروريًا للتغلب على الجمود السياسي وحماية البلاد من الساسة المحليين الذين يقوضون الديمقراطية. وسيكون أمام هذه المحكمة ستة أشهر للتحقيق في القضية وإصدار الحكم، سواء بإعادة تعيين يون مرة أخرى كرئيس للبلاد أو عزله نهائيًا، وربما سجنه أيضًا. وفي حال قررت هذه المحكمة عزل الرئيس، من خلال موافقة ستة أعضاء من قضاتها التسعة، سيتم إجراء انتخابات رئاسية جديدة خلال ستين يومًا.

ولكن يوجد تحدٍ أساسي أمام هذه المحكمة، وهو أنها تفتقر حاليًا إلى النصاب القانوني الكامل. حيث تعمل بستة قضاة فقط من أصل تسعة، وبالتالي قد يكون هناك تردد في قبولها؛ نظرًا في مسألة عزل الرئيس لتجنب الانتقادات الموجهة إلى شرعيتها. وقد أوصى الحزب الديمقراطي المعارض بتعيين قاضيين جديدين، تاركين قرار التعيين الحاسم في أيدي الرئيس يون. وهو خطوة إجرائية ضرورية لتعيين قضاة المحكمة الدستورية. والآن، سوف يتعين على مجلس الوزراء، بقيادة رئيس الوزراء، أن يوافق على هذه التعيينات، قبل بدء نظر القرار البرلماني بعزل الرئيس. وهنا يثور التساؤل التالي: هل يتم تعيين هؤلاء القضاة في المدى القريب للمضي قدمًا في الطريق القانوني والدستوري للموافقة على عزل الرئيس يون، الذي لا يزال من الناحية القانونية القائد الأعلى للقوات المسلحة؟ أم يناور رئيس الوزراء الحالي وحزب سلطة الشعب الحاكم، من أجل عرقلة هذا الطريق وسده أمام المعارضة السياسية في البلاد، وبالتالي تفويت فرصة إجراء انتخابات رئاسية جديدة قد تأتي بزعيم المعارضة كرئيس جديد للبلاد؟

القرار "اللغز"

جاء قرار البرلمان الكوري الجنوبي بعزل الرئيس يون، الذي شغل منصب المدعي العام في السابق وانتُخب رئيسًا في مايو 2022، رغم تبريره إعلان الاحكام العرفية وتعطيل الدستور في البلاد بأنه كان ضروريًا لـ"حماية كوريا الجنوبية الليبرالية من التهديدات التي تشكلها القوات الشيوعية الكورية الشمالية والقضاء على العناصر المعادية للدولة"، مُتهمًا البرلمان الذي تسيطر عليه المعارضة بنسف كل مبادراته وتعطيل أجهزة الدولة. وقد شكك كثير من المراقبين للشأن الكوري في مصداقية هذه "المزاعم"، مشيرين إلى أن الأسباب الحقيقية وراء إعلان الأحكام العرفية لا تزال "مجهولة". ويؤكد هؤلاء أيضًا على أن الرئيس يون أقدم على هذا القرار "الطائش" و"المتهور"، رغم

أنه كان يعلم أنه سيؤدي إلى ردود فعل عنيفة من الدوائر السياسية والشعبية في البلاد، بما في ذلك حزبه، حزب قوة الشعب الحاكم، بل وربما أيضًا قد يقود إلى نهاية عمله السياسي، أو "إعدامه سياسيًا" على حد وصف البعض. حيث يمثل إعلان الاحكام العرفية وتعطيل العمل بالدستور، "استفزازًا كبيرًا" في دولة، مثل كوريا الجنوبية، أصبحت ديمقراطية بعد تاريخ حافل من الدكتاتورية العسكرية.

وفي هذا السياق، يفسر المراقبون المتابعون للتطورات في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة المحيطة بها، "لغز" القرار "الطائش" للرئيس يون بأنه جاء نتيجة أزمة سياسية عميقة منذ فترة طويلة الأمد. وتعود جذور هذه الأزمة إلى الانتخابات البرلمانية التي أجريت في كوريا الجنوبية خلال أبريل 2024، والتي حقق فيها الحزب الديمقراطي المعارض انتصارًا كاسحًا على حزب قوة الشعب الحاكم، والذي ينتمي إليه الرئيس يون. وهو الأمر الذي أفضى إلى نشوء خلاف بين البرلمان والرئيس الذي يتولى السلطة منذ ما يقارب عامين ونصف؛ مما أدى إلى حالٍ من الجمود السياسي حال دون تمكن الطرفين من تحقيق أهدافهما، ومما فاقم من حالة "الشلل السياسي" في البلاد عاملين على المستويين المحلي والإقليمي. فعلى الصعيد المحلي، أسهمت سلسلة فضائح طاولت زوجة الرئيس الكوري الجنوبي في تقويض مكانته وإضعاف سلطته. وهو الأمر الذي برز بشدة في التراجع الشديد في شعبية الرئيس يون، وفقًا لعدد من استطلاعات الرأي العام. فعلى سبيل المثال، كشف استطلاع رأي أجرته مؤسسة ريال ميتر مؤخرًا عن تآكل دراماتيكي في شعبية الرئيس يون. حيث هبطت نسبة تأييده إلى 17.3% فقط، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق. وفي الاستطلاع نفسه، أشارت أغلبية ساحقة، 74.3% من المستجيبين، إلى أن الرئيس يون لا بد وأن يخلي منصبه على الفور، إما من خلال عزله أو استقالته، في حين اعتقد 16.2% فقط أنه لا بد وأن يستقيل بطريقة منظمة خلال فترة محددة. وهذه الأرقام تشير بشكل لا لبس فيه إلى أزمة شرعية عميقة للرئيس يون.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد زاد التوتر في العلاقات بين الرئيس والبرلمان نتيجة التصعيد الشديد في العلاقات مع كوريا الشمالية –التي بدأ تحالفها العسكري والاستراتيجي مع روسيا في البروز الشديد من خلال مشاركتها مؤخرًا في الحرب على أوكرانيا. حيث مال الرئيس يون، منذ مجيئه إلى السلطة في مايو 2022، إلى تعزيز التحالف الأمني والعسكري مع واشنطن، وهو الأمر الذي قاد إلى وصول العلاقات بين الكوريتين إلى أسوأ مراحلها على الإطلاق، منذ انتهاء الحرب الكورية في عام 1953. ولا شك أن التدهور المتواصل في العلاقات بين الكوريتين في ظل إدارة الرئيس يون فجر معارضة شديدة لدى دوائر شعبية وسياسية عديدة داخل المجتمع الكوري، الذي يميل غالبيته إلى التقارب مع الجيران في الشمال.

عزل الرئيس ليس "الحل السحري"

لن يكون عزل الرئيس في كوريا الجنوبية بالضرورة الحل السحري" للأزمة السياسية التي تمر بها البلاد. حيث تكشف التطورات التي سبقت قرار البرلمان الكوري الجنوبي بعزل الرئيس، والتطورات التي تلت ذلك، عن مزيج من الأسباب التي تدعو إلى الشعور بالارتياح والقلق في آنٍ واحد.

وربما ينبع الشعور بالارتياح من رد فعل المؤسسة العسكرية، التي يبدو أنها التزمت بموجبات الدستور والقانون، وهو الالتزام الذي أدى في غضون ساعات إلى تراجع رئيس البلاد عن موقفه وإلغاء قراره إعلان الاحكام العرفية وتعطيل الدستور. أما مصدر القلق على الوضع في كوريا الجنوبية، فيأتي من أربعة عوامل رئيسية:

- **أولًا:** استمرار حالة الجمود في الوضع السياسي، على أفضل تقدير، مع عدم وجود ضماناتٍ بعدم انجرار البلاد إلى اضطرابات سياسية لفترة طويلة، خاصة مع احتمال إجراء محاكمة للرئيس بعد عزله نهائيًا من جانب المحكمة الدستورية. ويرتبط بهذه الحالة تزايد احتمال حدوث ارتدادات سلبية على الاقتصاد الكوري الجنوبي. فعلى سبيل

المثال، شهد الوون الكوري هبوطًا حادًا، فبلغ أعلى سعر صرف له مقابل الدولار في عامين. كما هبطت أيضًا قيمة صناديق الاستثمار المتداولة المرتبطة بكوريا الجنوبية بنسبة تصل إلى 5% في معظم البورصات العالمية، وفي مقدمتها بورصة لندن، وهو ما يشير بوضوح إلى تآكل نسبي في ثقة المستثمرين في استقرار الأوضاع في كوريا الجنوبية في المدى المنظور. كما برزت أيضًا ظاهرة "الخصم الكوري"، وهي ظاهرة تقليل قيمة الشركات الكورية الجنوبية بشكل منهجي بسبب الأخطار السياسية المتصورة في البلاد.

- **العامل الثاني:** المثير للقلق ينبع من أن "القرار الطائش" بإعلان الأحكام العرفية في كوريا الجنوبية، يرتبط فيما يبدو لكثير من المراقبين بشعورٍ القلق الشديد لدى الرئيس الكوري الجنوبي إزاء نيات كوريا الشمالية، والمخاوف والهواجس المرتبطة بذلك من عدم توفر الضمانات العسكرية الأمريكية في مواجهة العدائيات المتزايدة من جانب بيونج يانج. صحيح أن هذه المخاوف والهواجس ربما كانت قد تفاقمت بعد التقارب الأخير بين كوريا الشمالية وروسيا، إلا أنه من الواضح أيضًا أنها وصلت إلى "حد غير مسبوق"، بعد إعادة انتخاب الرئيس الامريكي دونالد ترامب، خاصة وأن الرجل معروف عنه الميل إلى الضغط على الحلفاء، سواء في آسيا أو أوروبا، من أجل تحمل أعباء مالية أكبر للحصول على الضمانات الأمنية من جانب واشنطن.
- **أما العامل الثالث:** المقلق فيتمثل في أن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في كوريا الجنوبية في المدى المنظور، ربما يؤثر سلبيًا، وبشدة في الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية من زاويتين أساسيتين؛ الأولى: إمكانية أن يندفع قادة سول الحاليين إلى خوض مجازفات أكبر في التعامل مع كوريا الشمالية، من أجل استعادة التماسك السياسي الداخلي. أما الزاوية الثانية: فتتمثل في إمكانية قيام بيونج يانج بالتحرك العسكري نحو الجنوب من أجل تمكين القوى السياسية المناصرة لها في ظل حالة الفوضى والضبابية السياسية الراهنة. وفي كلتا الحالتين، سوف يشهد العالم درجة أكبر من التصعيد والتوتر الأمني والعسكري في شبه الجزيرة الكورية ومنطقة شرق آسيا.

أما العامل الرابع: فهو تأكيد إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن على أنها لم تكن على علم بقرار الرئيس يون إعلان الأحكام العرفية، شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم. ويأتي ذلك رغم أن العلاقات بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة قد شهدت، في ظل الرئيس يون، تقاربًا غير مسبوق على الصعيدين العسكري والأمني، وفي وقت تعد فيه الولايات المتحدة الضامن الأساسي للدفاع عن كوريا الجنوبية في مواجهة التهديدات المحتملة من كوريا الشمالية. حيث تحتفظ واشنطن في كوريا الجنوبية بأكثر من 28 ألف جندي وأكبر قاعدة أمريكية في المحيط الهادئ، وتجري تدريباتٍ عسكرية متطورة هناك كل سنة. وبالتالي، فإن تجاهل الرئيس الكوري الجنوبي إبلاغ الحليف الأمريكي بهذا القرار الحيوي ربما يعد مؤشرًا على تزعزع مكانة الولايات المتحدة لدى سول باعتبارها ركيزة للاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة، وتراجعًا في مكانتها "التاريخية" كحليف قوي يمكن الاعتماد عليه في حالة المواجهة مع كوريا الشمالية. وهذا الأمر قد يشكل ثغرة كبيرة في استراتيجية الولايات المتحدة، وعلى نحو متزايد في استراتيجية "حلف شمال الأطلسي"، في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

على أي حال، يمكن القول إن الأشهر المقبلة سوف تمثل منعطفًا حاسمًا بالنسبة لكوريا الجنوبية؛ نظرًا للتداعيات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية المتصاعدة الناجمة عن قرار البرلمان عزل الرئيس، والذي تسبب في إحداث "فراغ في السلطة". وعلى الأرجح، لن ينهي عزل الرئيس الكوري الجنوبي ومحاكمته الأزمة السياسية الحالية في البلاد، بل وربما تقود التطورات السياسية في البلاد خلال الأيام القادمة إلى توجيه "ضربة مدمرة" لصورة كوريا الجنوبية في العالم، والتي تم ترسيخها بعناية باعتبارها "نموذجًا للديمقراطية" و"دولة محورية عالمية".

قمة "أبيك" الـ(31): الأبعاد والنتائج والدلالات

د. **منى سليمان** - باحثة متخصصة في العلاقات الدولية، ومحاضر في العلوم السياسية

اختتمت القمة الـ(31) لمنتدى "الأيبك" في بيرو يوم 17 نوفمبر 2024، وركزت أجندتها على تعزيز التبادل التجاري بين أعضائها وملفات الابتكار والرقمنة والنمو المستدام، وقد حظيت باهتمام سياسي كبير نظرًا لحضور وفود 21 دولة أعضاء بالمنتدى على رأسهم الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته "جون بايدن" ونظيره الصيني "شي جين بينغ"، كما أنها تأتي في توقيت بالغ الأهمية في ظل جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية الاقتصادية والسياسية الراهنة، والتي لا تقتصر على إقليم المحيط الهادئ فقط بل تمتد لعدد من الأقاليم الاستراتيجية بالعالم كالشرق الأوسط وشرق أوروبا والتي تتصل جغرافيا وتؤثر سياسيًا في دول "الآيبك" لعل أبرزها عودة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" للبيت الأبيض مع تعهداته بفرض رسوم حمائية لاقتصاد بلاده؛ مما يقوض فرص نمو الاقتصاد الدولي، هذا فضلًا عن أن جملة التفاعلات التي شهدتها القمة ونتائجها ستسهم في تشكيل مستقبل الاقتصاد الدولي في ظل الحديث عن مساع لتعددية قطبية وتعزيز الاقتصاديات التنموية لمواجهة التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية الحالية كالتغيرات المناخية وتداعيات الذكاء الاصطناعي والأمن الغذائي والمائي.

نشأة وأهمية "الآيبك"

- **أسس منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) عام 1989 ومقره الرئيسي في (سنغافورة) ويضم الدول المطلة على المحيط الهادئ وعددها 21 دولة هي** (أستراليا، بروناي، كندا، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، نيوزيلندا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، تايوان، هونغ كونغ، الصين، المكسيك، بابواغينيا الجديدة، تشيلي، بيرو، روسيا، وفيتنام)، وأنشأ المنتدى "المجلس الاستشاري للأعمال التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)"، وتتألف من ثلاثة رجال أعمال تنفيذيين للأعمال من النظام الاقتصاد لكل دولة عضو، ويهدف المنتدى لتعزيز التجارة الحرة بين دوله ويعد من أهم التكتلات التجارية الإقليمية الحالية مثل (الاتحاد الأوروبي، الآسيان) كما يهدف لرفع مستوى المعيشة والتعلم لأعضائه من خلال تحقيق النمو الاقتصادي؛ حيث يشكل مجموع سكان المنتدى (40) من عدد سكان العالم، ويسهم بنحو (54) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، (44) من التجارة العالمية؛ مما يضاعف الأهمية الجيوسياسية "للآبيك" كتجمع اقتصادي إقليمي.

فعاليات قمة "بيرو"

افتتحت رئيسة بيرو "دينا بولوارتي" بالعاصمة ليما يوم 15 نوفمبر 2024 القمة الـ(31) لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (آبيك) ودعت في كلمتها الافتتاحية لتعزيز التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف بين دول "الآبيك" لمواجهة التحديات المختلفة عبر تفعيل التشارك والتعاون والتفاهم بينهم، وتقليل الانقسامات بين كبرى الاقتصادات العالمية، وشملت فعاليات القمة (جلسة الحوار بين زعماء المنتدى، الحوار بين قادة منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) والمجلس الاستشاري للأعمال في الآبيك)، جدير بالذكر أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" لم يحضر القمة شخصيًا؛ نظرًا لصدور قرار إدانة بحقه من المحكمة الجنائية الدولية، ومن المقرر أن تعقد القمة المقبلة في الصين عام 2026، وقد شهدت القمة العديد من الفعاليات التي تعكس أهميتها وطبيعة التفاعلات بين أعضائها وكان أبرزها ما يلي:

- **بحث العلاقات الأمريكية الصينية:** عقد الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته "جون بايدن" اجتماعًا هو الثالث والأخير خلال ولايته الرئاسية مع نظيره الصيني "شي جين بينغ" على هامش القمة، وبحثا المنافسة التجارية والأمنية المتفاقمة بين بلديهما، وحذرا من أخطار سيطرة الذكاء الاصطناعي على الأسلحة النووية، وقد وجه "شي جين بينغ" رسالة غير مباشرة للرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" حيث طلب إرساء مبدأ "اليقين" في العلاقات بين بكين وواشنطن خلال حديثه مع "بايدن" وسيكون "ترامب" المنوط به تفعيل ذلك المبدأ، بعد تولي مهامه رسميًا في 20 يناير 2025، كما أكد "بينغ" أن "الصين مستعدة للعمل مع الإدارة الأمريكية الجديدة للحفاظ على التواصل وتوسيع التعاون وإدارة الخلافات"، ودعا واشنطن بعدم التدخل في النزاعات الثنائية ببحر الصين الجنوبي؛ نظرًا للاتهامات الصينية لواشنطن بالانحياز للفلبين في نزاعها الحدودي مع الصين حول الجزر ببحر الصين الجنوبي.
- **دعوة الصين لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي:** ألقى الرئيس الصيني "شي جين بينغ" كلمته أمام قمة (آبيك) دعا خلالها دول المنظمة لتوحيد صفوفها لمواجهة "الحمائية المتزايدة" (في إشارة للرسوم الاقتصادية التي تعهد الرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" بفرضها على بعض الدول بعد توليه منصبه في 20 يناير 2025)، وحث "شي" أعضاء "آبيك" على التمسّك بالاقتصاد التعددي والاقتصادات المفتوحة وصولًا للتكامل الإقليمي بين دول

المنظمة، كما أيد إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول "الآيبك"، ودعا لتوطيد التعاون لا سيما في مجالات القطاعات الرقمية والبيئية، والذكاء الاصطناعي.

- **تنافس أمريكي صيني للتحالف مع طوكيو وسول:** حرص "بايدن" على عقد اجتماع على هامش القمة هو الأخير بولايته الحالية مع حلفائه رئيس الوزراء الياباني "شيغيرو إيشيبا" والرئيس الكوري الجنوبي "يون سوك يول" ودعا لتعزيز التعان بينهم واستمراره، ووصف "بايدن" المرحلة الحالية بأنها "لحظة تغيير سياسي كبير"، وأكد أن التحالف الثلاثي "بني ليبقى. هذا ما آمله وأتوقعه"؛ مما يؤكد حرص واشنطن على استمرار التحالف ضمن التحالفات الإقليمية التي تقودها واشنطن بجنوب شرق آسيا لمواجهة تصاعد النفوذ الصيني، كما أعلن مستشار الأمن القومي "جيك سوليفان" "أن الدول الشريكة ستعلن إنشاء أمانة لضمان أن تحالفها "سيكون سمة دائمة للسياسة الأمريكية"، وذلك في خطوة استباقية لتجنب أي إجراءات مفاجئة من "ترامب" ضد حلفاء واشنطن تعيق استمرار التعاون الاقتصادي بينهم.

كما عقد "شي جين بينغ" اجتماعًا مع رئيس الوزراء الياباني "شيغيرو إيشيبا" على هامش القمة، دعا خلاله لتعزيز المصالح الاقتصادية وسلاسل الإنتاج والخدمات اللوجستية بين الدولتين لحماية نظام التجارة العالمية الحرة، بدوره ثمن "إيشيبا" حجم التعاون الاقتصادي بين الصين واليابان ودعا لتطويره في شتى المجالات، وهو ما يبرز التنافس الصيني الأمريكي لتعزيز التعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية؛ نظرًا لأهميتهم الاستراتيجية والاقتصادية في جنوب شرق آسيا؛ حيث نجحت الصين في منتصف العام الحالي لتجديد تعاونها الثلاثي مع طوكيو وسول حيث عقدت في مايو 2024 بسول القمة الثلاثية التي جمعت بين رئيس كوريا الجنوبية "يون سيوك – يول"، ورئيس الوزراء الياباني "فوميو كيشيدا"، ورئيس الوزراء الصيني "لي تشيانج"، واتفقوا على تعزيز التعاون الاقتصادي بينهم واستئناف "آلية التعاون الثلاثي" ومفاوضات إقامة منطقة "تجارة حرة"، وجددوا عزمهم على الارتقاء بالتعاون الثلاثي في شتى المجالات، والقمة هي الأولى منذ عام 2019 ويعول عليها كثيرًا في تعزيز التعاون واحتواء التباينات السياسية بين الدول الثلاث، كما فسرت القمة على أنها خطوة من بكين للرد على التحالفات الإقليمية الأمريكية في المنطقة.

- **إثارة قضية تايوان بالقمة:** حضر وفد من تايوان القمة وعقد اجتماع مع "بايدن" ووجه الشكر لواشنطن و"بايدن" لدعمهم الاقتصادي والعسكري للجزيرة خلال السنوات الأربع الماضية، التي شهدت أكبر دعم عسكري تقدمه واشنطن لتايبيه وهو ما دفع "شي جين بينغ" دعوة واشنطن لعدم "تجاوز الخط الأحمر" في دعمها تايوان، جدير بالذكر أن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في 15 سبتمبر 2022 مشروع قانون يمنح 4.5 مليارات دولار كمساعدات عسكرية لتايوان بغية شراء المزيد من الأسلحة الأمريكية لمواجهة التحديات الصينية لتايبيه، وهو ما انتقدته بكين التي تتهم واشنطن دومًا بدعم مساعي تايبيه الانفصالية للاستقلال عنها، ويعد "الآبيك" أحد الاجتماعات الدولية القليلة التي تشارك فيها تايوان والصين، حيث لا تحظى تايوان بعضوية الأمم المتحدة ولا تعترف بها كدولة سوى 29 دولة بالعالم فقط ليس منهم الولايات المتحدة الأمريكية.
- **تكثيف الجهود لتعزيز التعاون المشترك:** شارك رئيس فيتنام "ليونج كوونج" بالقمة في زيارته الأولى لبيرو ودعا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتعددية بين دول "الآبيك"، كما دعا موسكو خلال مشاركتها لرفع العقوبات آحادية الجانب والاعتماد على التعاون والحوار لمعالجة الخلافات بين الدول الأعضاء، كما شارك رئيس الوزراء الكندي "جاستين ترودو" بالقمة وحث الدول الأعضاء على التعاون المشترك لمواجهة كافة التحديات الاقتصادية الراهنة.

أبعاد ودلالات القمة

لم تسفر القمة الـ(31) لمنتدى "آبيك" في بيرو عن قرارات سياسية محددة وتركزت نتائجها في اتفاق كافة المشاركين على احتواء الخلافات بينهم والعمل على تعزيز الاقتصاد الدولي والتبادل التجاري وضمان سلامة سلاسل الإمداد من والى جنوب شرق آسيا، والتعاون لمواجهة التحديات غير التقليدية مثل تغير المناخ والتجارة الرقمية، وقد برز ذلك جليًا خلال القمة التنافس الجيوسياسي الأمريكي الصيني، وعززت الأخيرة مكانتها بالقمة وبدول أمريكا الجنوبية؛ مما يمهد لتصاعد دورها الإقليمي مقابل التوجه الانعزالي الذي يعتزم "ترامب" الاعتماد عليه خلال فترة ولايته المقبلة، ولعل أبرز دلالات القمة ما يلي:

- **تصاعد أهمية "الآيبك" لدى الصين:** أبدت الصين بالأعوام الأخيرة أهمية متصاعدة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية منها (شنغهاي، بريكس) وروجت لها على أنها بديلة لنظيرتها الغربية، في مسعى منها لربط اقتصاد الدول النامية ودول الجنوب بالاقتصاد الصيني وذلك من خلال تقديم قروض تنموية طويلة الأجل لتلك الدول لتطوير البنية التحتية لها ضمن مبادرة "الحزام والطريق" الصينية التي تضم 60 دولة وتمثل رؤية الصين لمستقبل الاقتصاد الدولي، وهو ما ينطبق على "الآيبك"؛ حيث تضطلع بكين بدور استراتيجي في مجالات عديدة بالمنتدى منها تعظيم مصالح الصين الاقتصادية في مناطق آسيا والمحيط الهادئ؛ حيث إن 80 من حجم تجارة الصين يتم مع أعضاء "أبيك"، و90 من الاستثمارات الخارجية في الصين جاءت من أعضائه، وخلال معرض "الاستثمار الدولي لأبيك" الذي أقيم بمقاطعة "شاندونغ" الصينية وقعت بكين على مشروعات تعاونية مع دول المنتدى بقيمة (2.64 مليار دولار) أمريكي؛ مما سيؤدي للارتقاء بالدور الصيني في الاقتصاد العالمي مقابل تراجع أدوار منافسيها كالولايات المتحدة الأمريكية.

- **ترسيخ الوجود الصيني بأمريكا الجنوبية:** جسد حضور "شي جين بينغ" لقمة "الآيبك" في بيرو ترسيخ للوجود الصيني في أمريكا الجنوبية التي توصف بأنها "الفناء الخلفي لواشنطن"؛ نظرًا للترابط الاقتصادي والجيواستراتيجي بينها وبين دول المنطقة، فخلال وجوده في بيرو افتتح "شي بين بينغ" أول ميناء بحري تموله بكين بأمريكا الجنوبية، وهو ميناء "تشانكاي" الضخم في المياه العميقة على ساحل بيرو بالمحيط الهادي، وهو أحد أكثر استثمارات بكين طموحًا في البنية التحتية في أمريكا اللاتينية، وقد شارك "شي" بمراسم تدشين الميناء مع رئيسة بيرو "دينا بولوارتي"، وبلغت تكلفته (1.3 مليار دولار) بتمويل صيني بالكامل، ومن المتوقع أن يتحول الميناء لمركز شحن رئيسي بين آسيا وأمريكا الجنوبية، كما اجتمع "بينغ" مع بنظيره التشيلي "غابرييل بوريتش" وبحثا معًا سبل تعزيز التعاون بين الدولتين، ثم زار "شي جين بينغ" البرازيل وحضر قمة العشرين، جدير بالذكر أن بيرو والبرازيل يصدران إنتاجهما من المعادن وفول الصويا للصين، وتحرص دول أمريكا اللاتينية على تعزيز تعاونها مع الصين لضمان استقرارها الاقتصادي في مواجهة سياسات "ترامب" المنتظرة؛ حيث تعهد بفرض تعريفات جمركية بنسبة 25% أو أكثر على البضائع الآتية من المكسيك ما لم توقف "هجمات المجرمين والمخدرات" عبر الحدود.

يذكر أن بكين أصبحت الشريك التجاري الأول لـ(البرازيل، تشيلي، بيرو)، وبلغ حجم التبادل التجاري بين بكين ودول المنطقة (480 مليار دولار) العام الماضي، وتقدم مؤسسات الإقراض الصينية الرسمية قروضًا ضخمة لدول المنطقة بلغت (1.4) مليار سنوي عام 2023، وانضمّت 22 دولة من أمريكا الجنوبية لمبادرة "الحزام والطريق"، وأبرمت بكين اتفاقات للتبادل التجاري الحر مع (بيرو، تشيلي، كوستاريكا، الإكوادور، أوروغواي)، هذا التوسع التجاري والوجود السياسي الصيني في الفناء الخلفي لواشنطن يمثل تهديدًا مباشرًا للنفوذ الأمريكي في أمريكا الجنوبية،

وفي خطوة منها لمواجهة ذلك حذرت واشنطن دول أمريكا الجنوبية من أخطار الاستثمارات الصينية على أمنها القومي، كما أعلنت عن تدشين سفارة أمريكية جديدة في المكسيك بتكلفة مليار دولار.

- **مخاوف من تصاعد الخلافات الداخلية:** تسود مخاوف من تصاعد الخلافات الداخلية بين أعضاء "الأبيك" بما يؤثر سلبًا في فاعلية المنتدى، فخلال القمة الأخيرة رفضت رئيسة المكسيك "كلاوديا شينباوم" الحضور لبيرو لأن بلادها لا تعترف بالنظام الحاكم في ليما منذ الإطاحة بالرئيس اليساري السابق "بيدرو كاستيو" عام 2022، كما تسود خلافات بين الصين وتايوان المطالبة بالانفصال عنها، فضلًا عن الخلافات السياسية والتجارية بين الصين وكوريا الجنوبية واليابان، ومثلها بين دول أمريكا الجنوبية، هذا في ظل مخاوف من انسحاب "ترامب" من الأبيك" حال أقدمت الصين وروسيا وهم يقودان مجموعة "بريكس" بإنشاء عملة جديدة بديلة للدولار حيث حذر "ترامب" من تلك الخطوة ولوح بفرض "رسوم جمركية بنسبة 100%" على دول "بريكس"، وحال تم ذلك فإنه سيؤثر في فاعلية "الآيبك".
- **ترقب لمستقبل سياسات "ترامب" الاقتصادية:** يسود الترقب الأوساط السياسية الدولية انتظارًا للسياسات الاقتصادية التي سيتبعها "ترامب" الذي بدأ حرب تجارية مع بكين خلال ولايته الأولى (2016-2020) واتبع سياسات تجارية حمائية وفرض رسوم على كل الواردات الصينية؛ مما كبد الأخيرة خسائر اقتصادية كبيرة، وقد أطلق "ترامب" حملته الانتخابية وفق سياسة "أميركا أولا" والتي سيتبع خلالها سياسة لصالح اقتصاد بلاده، كما أعلن اعتزامه الخروج من اتفاقية "باريس للمناخ" وعضوية منظمة التجارة العالمية، وهدد بفرض تعريفات جمركية تصل إلى 60% على واردات السلع الصينية لتعديل ما يقول إنه "خلل" في التجارة الثنائية، كما وعد خلال حملته الانتخابية بالدفاع عن الصناعة الأمريكية، مهددًا بفرض رسوم جمركية تتراوح بين (10 -20) على كل المنتجات المستوردة من الخارج، وهو ما يمثل تهديدًا للاقتصاد العالمي عامة واقتصاد دول "الآيبك" خاصة، ويتطلب من دول المنتدى تكثيف التعاون فيما بينها لمواجهة السياسات الامريكية المقبلة للحفاظ على مصالحها القومية والاقتصادية.

ختامًا، نستنتج مما سبق أن منتدى "الآيبك" نجح على مدار العقود السابقة في الحفاظ على استمراريته وكان له الفضل في تطوير التعاون التجاري والاقتصادي بين دوله، وبرز ذلك جليًا في تطوير التعاون بين الصين ودول أمريكا الجنوبية، بيد أن مستقبله سيتوقف على قدرة دوله في احتواء الخلافات بينهم، ومستقبل السياسة الاقتصادية التي سيعتمد عليها الرئيس الأمريكي المنتخب "ترامب"، لأنه حال قرر انسحاب واشنطن من المنتدى أو تعليق عضويتها به، سيؤثر ذلك في فاعلية وجدوى المنتدى ككل، وربما تقوم دول أخرى باتخاذ الخطوة نفسها وسيتحول "الآيبك" بعد ذلك لتكتل دولي اقتصادي تديره الصين وحلفاؤها.

كوب 29: تقدم محدود ووضع مناخي غير مطمئن

أحمد السيد - باحث أول بوحدة الدراسات الآسيوية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انعقد مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون (كوب 29) في باكو عاصمة أذربيجان، خلال الفترة من 11 إلى 22 نوفمبر 2024، بمشاركة ممثلي نحو 200 دولة، وسط تفاقم أزمات المناخ مثل الفيضانات والجفاف وحرائق الغابات. شكلت القمة فرصة حاسمة لتوحيد الجهود الدولية لمواجهة هذه التحديات، مع التركيز على مراجعة الالتزامات المالية تجاه الدول النامية وزيادة الدعم المقدم لها. وعلى الرغم من إحراز تقدم في وضع قواعد لتداول أرصدة الكربون وتعزيز تمويل المناخ، فإن الانتقادات التي تتعلق بالشفافية والفاعلية لا تزال قائمة. في الوقت ذاته وفي هذه القمة برزت أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم مشاريع التكيف والخسائر والأضرار. وفي ظل غياب بعض القادة الدوليين، مثل الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنسي والمستشار الألماني والرئيس البرازيلي، شددت القمة على أهمية الالتزام السياسي والشراكة العالمية لمواجهة التغير المناخي. وفي هذا المقال، سنحاول استعراض أبرز محاور مؤتمر كوب 29، بما في ذلك أهداف القمة، التحديات التي تواجهها، ودور الشراكات العالمية في تمويل جهود مواجهة أزمة المناخ.

أهمية مؤتمر كوب 29

يأتي مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون (كوب 29) كواحدة من أبرز الفعاليات العالمية لمواجهة أزمة التغير المناخي، التي تُعد التحدي الأكبر أمام البشرية في القرن الحادي والعشرين. وفي هذه النسخة انعقدت القمة في باكو بأذربيجان، في ظل تفاقم الكوارث المناخية مثل الفيضانات وحرائق الغابات والجفاف؛ مما أبرز الحاجة الملحة لتوحيد الجهود الدولية وتسريع وتيرة العمل المناخي.

وتمثلت أهمية المؤتمر هذا العام في وضع أسس جديدة لتداول أرصدة الكربون؛ حيث تمت الموافقة على قواعد تسمح للدول بتحديد هذه الأرصدة وترخيصها؛ مما يشكل خطوة نحو تعزيز الاقتصاد الأخضر. كما ناقش المؤتمر التزامات تمويل المناخ، مع التركيز على دعم الدول النامية، التي تواجه تحديات كبرى نتيجة تداعيات التغير المناخي. في الوقت ذاته، يُمثل الاتفاق على زيادة التمويل السنوي إلى 300 مليار دولار بحلول عام 2035 تقدمًا مهمًا، وذلك رغم الانتقادات حول عدم كفاية المبلغ لتحقيق الأهداف المطلوبة. إضافة إلى ذلك، برز المؤتمر كمنصة لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، بهدف تشجيع الاستثمارات المناخية وتخفيف الأخطار التي تعيق تدفق رأس المال إلى الدول النامية.

أهداف المؤتمر

تمثلت أهداف مؤتمر هذا العام في هدفين أساسيين هما:

أولاً: وضع قواعد جديدة لتداول أرصدة الكربون

تمثل تداول أرصدة الكربون إحدى الركائز الأساسية في مكافحة التغير المناخي؛ حيث يهدف النظام إلى تقليل الانبعاثات من خلال توفير آلية سوقية فاعلة. في مؤتمر كوب 29، تم الاتفاق على قواعد جديدة تسمح للدول بتحديد وترخيص أرصدة الكربون التي يمكن تداولها؛ مما يُعزز الاقتصاد الأخضر ويشجع الدول على تحقيق أهدافها المناخية. وتضمنت الاتفاقيات فرض ضريبة بنسبة 5% على الصفقات المبرمة، تُخصص لدعم مشاريع التكيف في الدول النامية. ومع ذلك، واجهت هذه القواعد انتقادات تتعلق بعدم وضوح الجداول الزمنية وضعف الضمانات اللازمة للشفافية والمساءلة.

ثانيًا: التمويل المناخي ودور الدول المتقدمة

ركزت قمة كوب 29 على تعزيز التمويل المناخي، خاصة للدول النامية التي تتحمل العبء الأكبر من آثار التغير المناخي. تم الاتفاق على هدف تمويلي جديد بقيمة 300 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2035، يُخصص لدعم مشاريع التكيف والخسائر والأضرار. رغم ذلك، تواجه الدول المتقدمة انتقادات لعدم التزامها الواضح بضخ التمويل المطلوب، مع الاعتماد الكبير على استثمارات القطاع الخاص. ولضمان نجاح التمويل، تُشجع الدول المتقدمة على تقديم ضمانات لتقليل أخطار الاستثمار وتحفيز التدفقات المالية إلى الدول النامية. ويعكس ذلك أهمية الشراكة العالمية والالتزام السياسي لضمان تحقيق الأهداف المناخية الطموحة.

التحديات: الشفافية والكفاءة في التنفيذ

رغم الاتفاقيات الطموحة التي تم التوصل إليها في مؤتمر كوب 29، تظل الشفافية والكفاءة في التنفيذ من أبرز التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف المناخية المعلنة. حيث يُثير نظام تداول أرصدة الكربون، الذي يهدف إلى تقليل الانبعاثات من خلال آلية سوقية، مخاوف بشأن ضعف الشفافية وآليات المراقبة. فضلًا عن أن عدم وجود ضمانات واضحة حول الالتزام بالقواعد، وغياب العقوبات الصارمة على الدول المخالفة، يعوقان الثقة في فاعلية هذا النظام. كما أن النظام المقترح لتخصيص نسبة من

الصفقات لدعم مشاريع التكيف في الدول النامية يفتقر إلى آليات تضمن حبس الكربون على المدى الطويل؛ مما يهدد استدامة الجهود المناخية.

وعلى صعيد التمويل، تواجه الدول النامية تحديات في الوصول إلى الموارد المالية بسبب التعقيدات الإدارية وافتقارها إلى قدرات مؤسسية قوية. بالإضافة إلى ذلك، يشكل التفاوت بين حجم التمويل المطلوب، الذي يقدر بتريليونات الدولارات، والمبالغ الملتزم بها فعليًا، فجوة كبيرة تعيق التقدم المنشود.

ولمواجهة هذه التحديات، تُعد زيادة الشفافية، وتطوير آليات رقابة فاعلة، وتعزيز التعاون الدولي بين القطاعين العام والخاص، خطوات ضرورية لضمان كفاءة التنفيذ وتحقيق الأهداف المناخية على النحو المرجو.

دور القطاع الخاص في تمويل المناخ

يلعب القطاع الخاص دورًا حاسمًا في سد فجوة التمويل اللازمة لمواجهة أزمة المناخ، خصوصًا مع التحديات التي تواجه الحكومات في توفير الموارد المالية الكافية. وقد أكدت المناقشات في مؤتمر كوب 29، ضرورة إشراك القطاع الخاص كعنصر أساسي لتسريع الاستثمارات المناخية، خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى تحسين بنيتها التحتية وتعزيز قدرتها على التكيف مع تداعيات تغير المناخ. ورغم الجهود المبذولة، لا تزال استثمارات القطاع الخاص محدودة مقارنة بالمبالغ الحكومية، حيث لم تتجاوز 21.9 مليار دولار في 2022، مقابل 94 مليار دولار من التمويل الحكومي. هذا التفاوت يُعزى إلى عوامل مثل ارتفاع الأخطار في الدول النامية، بما في ذلك تقلبات العملة وضعف الاستقرار الاقتصادي.

ولتحفيز استثمارات القطاع الخاص، يمكن للدول الغنية والبنوك التنموية تقديم ضمانات مالية تقلل من الأخطار وتشجع المستثمرين على الإسهام. كما يُعد دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية في القرارات الاستثمارية للشركات الكبرى خطوة حيوية لتوجيه رأس المال نحو المشاريع الصديقة للبيئة. في الوقت ذاته، فإن القطاع الخاص ليس مجرد مصدر للتمويل؛ بل يمكنه تقديم حلول مبتكرة، مثل التكنولوجيا النظيفة، وتعزيز كفاءة الطاقة، ودعم المشاريع التي تهدف إلى خفض الانبعاثات وتعزيز المرونة المناخية. بذلك، يصبح شريكًا استراتيجيًا في تحقيق الأهداف المناخية العالمية.

الخسائر والأضرار: قضية الدول النامية

تُعد قضية "الخسائر والأضرار" من أكثر القضايا إلحاحًا التي طُرحت خلال مؤتمر كوب 29، إذ تركز على التكاليف التي تتحملها الدول النامية نتيجة التأثيرات السلبية للتغير المناخي. وتشمل هذه التكاليف الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف وحرائق الغابات، والتي تؤدي إلى فقدان الأرواح وتهجير المجتمعات وتدمير البنية التحتية. وتُعد الدول النامية الأكثر عرضة لهذه التأثيرات، رغم أن إسهاماتها في انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية تُعتبر محدودة مقارنة بالدول المتقدمة. ولهذا السبب، طالبت الدول النامية خلال القمة بزيادة الدعم المالي لتعويض خسائرها وتعزيز قدرتها على التكيف مع التحديات المناخية.

وقد تم الاتفاق في القمة على إنشاء آلية تمويل مخصصة لتغطية الخسائر والأضرار، لكنها لا تزال تواجه تحديات في التنفيذ، مثل ضمان الشفافية وكفاية التمويل. بالإضافة إلى ذلك، تعهدت الدول المتقدمة بتقديم دعم إضافي، لكن الالتزامات المعلنة لم ترقَ إلى تطلعات الدول النامية التي ترى ضرورة تعزيز التعاون الدولي لتحقيق العدالة المناخية. وتظل قضية "الخسائر والأضرار" اختبارًا للإرادة السياسية العالمية؛ حيث تتطلب إجراءات حاسمة لضمان الدعم المالي والتقني اللازم للدول النامية، بما يسهم في تخفيف معاناتها وتعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي في وجه أزمة المناخ.

تأثير غياب القادة

شهد مؤتمر الأطراف كوب 29 غياب عدد من القادة البارزين، مثل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، والرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا، بالإضافة إلى المستشار الألماني أولاف شولتس، وهو ما أثار تساؤلات حول تأثير هذا الغياب في مسار القمة ونتائجها. وتمثل أحد أبرز تداعيات هذا الغياب في ضعف الزخم السياسي الذي يُعد عاملًا رئيسيًا في دفع عجلة المفاوضات المناخية. فالقيادات البارزة غالبًا ما تضطلع بدور محوري في التوصل إلى توافق حول القضايا الخلافية، مثل التمويل المناخي وتداول أرصدة الكربون.

علاوة على ذلك، أدى غياب هؤلاء القادة إلى تقليل فرص الالتزام القوي من الدول المتقدمة، التي يُنتظر منها لعب دور أساسي في دعم الدول النامية عبر توفير التمويل اللازم وتعزيز العدالة المناخية. كما أثّر الغياب في الصورة العامة للقمة، حيث فُسّر كإشارة إلى تراجع الأولوية السياسية التي توليها بعض الدول الكبرى لأزمة المناخ. ورغم ذلك، استمر العمل على تحقيق تقدم في الملفات المطروحة، مع اعتماد دور أكبر للمفاوضين الفنيين وممثلي الحكومات. إلا أن غياب القادة ألقى بظلاله على القمة، وأعاد التأكيد على أهمية الالتزام السياسي العالمي لمواجهة التحديات المناخية المتصاعدة.

النتائج والتوصيات

أسفر مؤتمر الأطراف كوب 29 عن مجموعة من النتائج التي تبرز الجهود العالمية للتصدي لأزمة المناخ، إلا أنها تعكس أيضًا التحديات المستمرة التي تواجه هذا المسار. تضمنت أبرز النتائج الاتفاق على قواعد جديدة لتداول أرصدة الكربون، وإقرار هدف تمويل جديد يقدر بـ300 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2035 لصالح الدول النامية. ومع ذلك، واجهت هذه النتائج انتقادات بشأن غياب آليات واضحة لضمان الشفافية والكفاءة في التنفيذ؛ مما يهدد بتحقيق أهداف القمة.

في ضوء هذه النتائج، قدّم المؤتمر عددًا من التوصيات لتعزيز الشراكة العالمية في مواجهة أزمة المناخ؛ **أولًا:** شدد على ضرورة زيادة الالتزام المالي للدول المتقدمة، مع ضمان توجيه هذه الموارد لدعم مشاريع التكيف والخسائر والأضرار في الدول الأكثر تأثرًا. **ثانيًا:** دعا إلى تمكين القطاع الخاص عبر توفير بيئة استثمارية آمنة تشمل ضمانات مالية وآليات تشجيعية، بما يسهم في تحفيز الاستثمارات المناخية.

كما أوصى المؤتمر بأهمية دمج أهداف المناخ ضمن الخطط الاقتصادية الوطنية، خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات مزدوجة بين التنمية الاقتصادية والتصدي للأخطار المناخية.

وفي ختام مؤتمر كوب 29، أكّد المشاركون ضرورة الالتزام السياسي الجاد من جميع الدول، لتفعيل استجابة شاملة وفاعلة تعالج أزمة المناخ التي تهدد مستقبل البشرية. ورغم التقدم المحرز في مجالات مثل تداول أرصدة الكربون وتمويل المناخ، لا تزال التحديات قائمة؛ مما يتطلب تنسيقًا دوليًا أكبر. كما يتوجب على الدول المتقدمة والنامية تقديم التزامات مالية واضحة، وضمان الشفافية في استخدام الموارد، مع تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم مشاريع التكيف والاستدامة

الانفتاح شرقًا؟
مصر وكوريا الجنوبية: مساعٍ لدعم الشراكة المتبادلة

د. هدير سعيد - رئيس وحدة الدراسات الآسيوية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يتزامن هذا العام مع حلول الذكرى الثلاثين لتأسيس العلاقات الثنائية بين مصر وكوريا الجنوبية، والتي شهدت زخمًا قويًا في عهد الرئيس" السيسي" لتصبح نموذجًا يحتذى به لعلاقات قوية ووثيقة منذ القدم حيث ترتبط الدولتان بأواصر تاريخية ثقافية وعلاقات متميزة في كافة المجالات. وتمثل تلك العلاقات انعكاسًا لاستراتيجية مصرية خارجية متنوعة ومتوازنة ومنفتحة على العالم، ولا يمكن احتساب سياستها مع طرف على أنها تأتي خصمًا من علاقاتها مع طرف آخر. تسعى مصر بخطوات ثابتة لتنويع اقتصادها وتطوير قدراتها الإنتاجية في مختلف المجالات من خلال إقامة شراكات قوية وفاعلة مع مختلف شركاء التنمية الدوليين الذي تعول عليهم في الفترة المقبلة لدفع عجلة الاستثمار والمساعدة على نقل المعرفة، وتعد كوريا الجنوبية إحدى الدول الأساسية التي تتحرك مصر معها في هذا الاتجاه.

دوافع تطوير الشراكة

ثمة دوافع عديدة ساعدت على تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين مصر وكوريا الجنوبية؛ حيث أسهمت المتغيرات الدولية وطبيعة المصالح المشتركة في ذلك، إذ ترغب مصر في تحقيق منافع اقتصادية من تطوير التعاون مع كوريا الجنوبية باعتبارها من أهم القوى الاقتصادية في منطقة شرق آسيا، وتمثل تجربتها الاقتصادية قصة نجاح ونموذجًا تنمويًا متميزًا يعتمد على المعرفة والإبداع التكنولوجي يمكن لمصر الاستفادة منه. فضلًا عن أن تطوير العلاقات مع سيول يساعد مصر على تنويع شراكاتها التنموية -إحدى الركائز الرئيسية لرؤية مصر"2030". كما أن توفر الإرادة السياسية المشتركة وتكامل الرؤى التنموية الوطنية بين الجانبين هي عوامل أخرى مهمة تسهم في دفع وتطوير هذه الشراكة؛ حيث يولي الجانبان أولوية لتحقيق اقتصاد شامل ومستدام وتعزيز التحول الرقمي والتنافسية والدفع بالتحول إلى اقتصاد أخضر وزيادة معدلات النمو وتحفيز دور القطاع الخاص في التنمية.

ومن ناحيتها، تسعى كوريا الجنوبية إلى تطوير علاقاتها بمصر باعتبارها شريكًا تجاريًا مهمًا لها في أفريقيا ووجهة استثمارية وسوقًا تجاريًا واعدًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتملك موقعًا متميزًا ييسر لها تصدير المنتجات إلى أسواق أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، والتي ترتبط مصر مع العديد من دولها باتفاقيات للتجارة الحرة. مصر هي الأولى أفريقيًا في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة بما توفره من بيئة مشجعة للاستثمار من حيث البنية التحتية المتطورة (موانئ وطرق وسكك حديدية) والتي تمثل عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية بما في ذلك الكورية الجنوبية خاصة في مجال توطين الصناعة والتصنيع المشترك.

وتأكيدًا على هذه الاهتمامات المشتركة، تم اختيار مصر لتصبح الشريك الاستراتيجى لخطط التعاون الإنمائي لدولة كوريا الجنوبية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة من 2021-2025؛ مما يعكس أهمية الشراكة ودورها في تعزيز التعاون الاقتصادي والإنمائي بين البلدين، وترسيخ العلاقات المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية.

ركائز الشراكة

يعتمد تعزيز روابط العلاقات المصرية مع كوريا الجنوبية على ركائز عديدة، وتتمثل في الآتي:

1. **تعزيز التفاهم السياسي والشراكة الاستراتيجية:** أسس الجانبان الشراكة التعاونية الشاملة في عام 2016 عندما قام الرئيس السيسي بزيارته الرسمية الأولى لسيول. وتتوالى الزيارات رفيعة المستوى حيث قام الرئيس موون جاي إن، رئيس جمهورية كوريا الجنوبية، والسيدة قرينته بزيارة لمصر في يناير 2022، وذلك في أول زيارة لرئيس كوري جنوبي إلى مصر منذ حوالي 16 عامًا؛ مما زاد من تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين. هذا وتتوافق رؤى البلدين في بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك ومنها الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية والإرهاب والتغير المناخي وإرساء السلام في منطقة الشرق الأوسط؛ مما يسهم في تعزيز التفاهم السياسي بين البلدين.

2. **تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية:** تعد مصر الشريك التجاري الرابع لكوريا الجنوبية في قارة أفريقيا، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي 3.9 مليارات دولار خلال عام 2022. بينما بلغت قيمة الاستثمارات الكورية في مصر حوالي 311.6 مليون دولار في العام نفسه، وذلك في عدد من القطاعات أبرزها التكنولوجيا والسيارات والنقل.

وتتمثل أهم الصادرات المصرية إلى كوريا الجنوبية في الوقود والزيوت المعدنية والفواكه والأسمدة ونفايات صناعة الأغذية ومصنوعات الحجر والإسمنت. بينما تتمثل أهم الواردات المصرية في السيارات والجرارات والأجهزة الكهربائية والحديد والصلب واللدائن.

على صعيد آخر، فقد سجلت قيمة تحويلات المصريين العاملين بكوريا الجنوبية 30.1 مليون دولار خلال العام المالي2021 / 2022 مقابل 7 ملايين دولار لتحويلات الكوريين الجنوب العاملين في مصر خلال العام نفسه. ويبلغ عدد المصريين الموجودين بدولة كوريا الجنوبية طبقًا لتقديرات البعثة 3000 مصري حتى نهاية 2022.

وتوجد العديد من الشركات الكورية الجنوبية العاملة في مصر مثل شركة "إل جي"، شركة "إس كيه" للهندسة والإنشاءات، شركة دوسان للصناعات الثقيلة والإنشاءات، شركة هيونداي للصناعات الثقيلة. وتواصل شركة سامسونج للإلكترونيات التوسع في أنشطتها منذ افتتاح أول مصنع لها في أفريقيا والشرق الأوسط بمحافظة بنى سويف في ضوء الفرص الواعدة للاستثمار في مصر.

يوجد أيضًا أكثر من 40 اتفاقية تعاون بين الجانبين في عدة مجالات، وعلى هامش أولي زيارات الرئيس السيسي لسيول في مارس 2016 تم التوقيع على 9 اتفاقيات ومذكرات تفاهم في الكثير من المجالات، وكان منها اتفاق إطاري لتنظيم إتاحة القروض الكورية إلى مصر، وإنشاء الكلية المصرية الكورية للتكنولوجيا، والتعاون بين وزارة التعليم العالي المصرية ووزارة التعليم الكورية، والتعاون المشترك بين وزارتي العدل، وكذا بين وزارتي الصناعة والتجارة في البلدين، ومشروع تطوير ميناء الإسكندرية، واتفاق القرض بين سكك حديد مصر وبنك التصدير والاستيراد الكوري. كما تم التوقيع على عدد آخر من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم على هامش اجتماع مجلس الأعمال المصري الكوري المشترك.

من أبرز مجالات التعاون بين مصر وكوريا الجنوبية التصنيع المشترك في مجال الإلكترونيات حيث يتم تصنيع المنتجات الكورية لسامسونج وإل جي بأياد مصرية، و90% من صادرات مصر الإلكترونية تتم بتعاون مع كوريا الجنوبية. فضلًا عن مشروعات السيارات الكهربية وتحلية مياه البحر، ومشروعات تطوير خطوط السكك الحديدية، وتصنيع الأجهزة الطبية والدواء، والمنتجات البترولية والإسمنت والرخام والألومنيوم. وهناك مناقشات متواصلة حول سبل إقامة اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين.

3. **توسيع علاقات التعاون الإنمائي:** تأتي التنمية المشتركة على رأس أولويات الشراكة "المصرية الكورية الجنوبية"، حيث تعد مصر شريكًا رئيسيًا في برنامج المساعدة الإنمائية الرسمية لكوريا، مع التعاون المستمر في مجالات مختلفة مثل البنية التحتية الصديقة للبيئة لقناة السويس، والبنية التحتية للسكك الحديدية والمترو، وتنمية الموارد البشرية، والمشتريات العامة. وخلال "القمة الكورية الأفريقية" الأولى التي عقدت في يونيو 2024، قامت كوريا برفع تمويل صندوق التعاون للتنمية الاقتصادية لمصر من مليار دولار أمريكي إلى 3 مليارات دولار أمريكي؛ مما يعزز التعاون التنموي بينهما. كما منحت كوريا الجنوبية مصر حتى الآن 344 مليون دولار في شكل مساعدات إنمائية رسمية، كما أن اختيار مصر كشريك تعاون تنموي ذي أولوية في عام 2021، لمدة خمس سنوات أسهم في أن يصبح التعاون التنموي بين البلدين أكثر نشاطًا مع التركيز على 5 مجالات أساسية، وهي النقل والبيئة والطاقة والتعليم والاتصالات والإدارة العامة.

وفي يونيو عام 2023، وقع البلدان اتفاق تمويل تنموي بقيمة 460 مليون دولار لتنفيذ مشروع "تصنيع وتوريد 40 وحدة قطار (320 عربة) للخطين الثاني والثالث لمترو إنفاق القاهرة الكبرى، من خلال نافذة التمويل الميسر المقدم من خلال صندوق التعاون الكوري للتنمية الاقتصادية التابع لبنك التصدير والاستيراد الكوري. وعلى هامش مؤتمر الشراكة المستقبلية الكورية الأفريقية في يونيو 2024، وقعت الوكالة الكورية للتعاون الدولي (كويكا)، وكالة التعاون الإنمائي الرسمية بكوريا الجنوبية، مذكرة تفاهم مع الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية؛ لتنفيذ أنشطة ومبادرات مشتركة بشأن التعاون التنموي في بلدان ثالثة، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق

التنمية المستدامة. تم افتتاح مكتب كويكا مصر في عام 1998، ويوفر المكتب التعليم الفني للشباب في مصر ويدعم رقمنة الخدمات والأنظمة الحكومية في مصر، وينفذ برامج لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ولدعم الفئات الضعيفة.

4. **التعاون العسكري المشترك:** يتبادل الجانبان الزيارات الرفيعة المستوى حيث استقبل وزير الدولة للإنتاج الحربى م. محمد صلاح الدين مصطفى سول هوون عضو لجنة الدفاع بالبرلمان الكوري الجنوبي ورئيس المنتدى الكوري الأفريقي في يناير من العام الماضي، بحضور هونج جين ووك سفير كوريا الجنوبية بالقاهرة والوفد المرافق لهما، لبحث أوجه التعاون المشترك. في المقابل، قام وزير الدولة للإنتاج الحربي، بزيارة لكوريا الجنوبية لحضور فعاليات معرض سيول الدولي للفضاء والدفاع "ADEX 2023" في اكتوبر من العام نفسه. وفي فبراير 2022 ، وقعت مصر على عقدين للتصنيع المشترك لمنظومة هاوتزر (K-9-A1 EGY) ، محليًا بشركات ومصانع وزارة الإنتاج الحربي مع شركة هانوا الكورية الجنوبية، ليمثل بذلك الظهور الأول لهذا النظام من المدفعية في أفريقيا، ويجعل مصر الدولة الأجنبية التاسعة التي تستخدمه»، كما ذكرت وكالة الأنباء الرسمية لكوريا الجنوبية «يونهاب» عن شركة «هانوا». وقع البلدان أيضًا مذكرتي تفاهم في مجالات الصناعات الدفاعية والدعم اللوجيستي، ومذكرة أخرى للمبادئ المنظمة للتعاون في مجال البحث والتطوير الدفاعي، للتنسيق وتبادل الخبرات العسكرية بين البلدين.

آفاق واعدة

هناك آفاق واعدة لدعم التعاون الثنائي بين القاهرة وسيول في العديد من المجالات ومن أهمها التعليم والطاقة الجديدة والنقل وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والسياحة والتنمية المحلية والبتروكيماويات. تعتبر تجربة كوريا الجنوبية في التعليم واحدة من أنجح التجارب العالمية فقد استطاعت أن تحقق قفزة نوعية في مسارها التنموي، يمكن لمصر

الاستفادة منها. توفر المشروعات التنموية العملاقة أيضًا التي أطلقتها مصر وفي مقدمتها قناة السويس الجديدة فرصًا كبيرة للشركات الكورية للاستثمار في تلك المشروعات. ولا شك أن التحسن الإيجابي الأخير في وضع الاقتصاد الكلي في مصر من المتوقع أن يفتح المزيد من الفرص أمام الشركات الكورية للاستثمار في مصر في المستقبل القريب. ونشيد هنا بتجربة الاستثمارات الكورية في مصر وتوجه بعض الشركات الكورية للاستثمار في محافظات الصعيد التي تحظى بأولوية خاصة في خطط مصر التنموية. كذلك يمكن الاستفادة من التجربة الكورية في تحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية الشاملة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، ولا سيما فيما يتعلق بقطاع الشباب وأهمية تنمية مهاراتهم وإعدادهم للقيادة وتوفير فرص العمل لهم، وكذلك توسيع مجالات التعاون في مجال التنمية المحلية عبر تعزيز التعاون فيما يخص مبادرة " حياة كريمة " مع مؤسسة صمويل أنيدونج الكورية.

كما يمكن أن تستفيد مصر من خبرة كوريا الجنوبية في مسألة توطين صناعة التكنولوجيا وبناء السفن باعتبار أن خبرتها كبيرة في هذه الشأن. وتمتلك كوريا الجنوبية صناعة قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن لمصر تعزيز التعاون المشترك في هذا المجال خاصة في التحول الرقمي، وبناء القدرات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وتصميم وصناعة الإلكترونيات. وهناك اهتمام متنامٍ من قبل الجانبين لتعزيز التعاون في ملف المخلفات الصلبة والحياد الكربوني والمشروعات الخضراء وخفض الانبعاثات والاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة. وفي إطار التصنيع المشترك، هناك بعض مجالات التعاون المقترحة مثل

(التصنيع المشترك لمنصات التحكم عن بعد، تصنيع مكونات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة، تكنولوجيا إنتاج محارق النفايات، تصنيع معدات الميكنة الزراعية ذاتية الحركة وأنظمة الري الحديثة، إنتاج مكونات أنظمة الإطفاء والإنذار الآلي).

ويعد السوق الكوري إحدى الأسواق السياحية المستهدفة لجذب مزيد من الحركة السياحية الوافدة منها إلى المقصد السياحي المصري، ويمكن تعزيز آليات الترويج السياحي للمقصد السياحي المصري في كوريا الجنوبية بصورة أكبر من خلال إعداد برامج ترويجية وتسويقية مشتركة بين البلدين، وتنظيم مجموعة من الأحداث الثقافية والفنية الكورية ببعض الأماكن السياحية والأثرية في مصر، بالإضافة إلى إمكانية استقبال الخبراء في مجال الدعاية والإعلان لتبادل الخبرات في مجال الترويج السياحي. ولا شك أن وكالة التعاون الدولي الكورية في مصر (كويكا) بما لديها من خبرة فنية في مجالات الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة، ستكون شريكًا رئيسيًا في جهود مصر لتوسيع نطاق التعاون الإقليمي في أفريقيا. وهناك تطلعات مشتركة لتعزيز التعاون الثقافي والتعليمي بما يعزز الفهم المتبادل بين الجانبين، ومن المفترض أن يتم افتتاح مركز لتعليم اللغة الكورية في جامعة الاسكندرية هذا العام. ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى الشعبية الكبيرة للدراما والطعام الكوري بين الشباب المصري.

إجمالًا، تقدم العلاقات المصرية الكورية الجنوبية نموذجًا ناجحًا للبناء والتنمية المشتركة، وهي علاقات قامت على التكامل، والتقاء المصالح المشتركة، وتوافق الرؤى السياسية والتنموية، لتصبح بمثابة نموذج يحتذى به لعلاقات قوية ومتينة، انعكس صداها وأثرها في مختلف المجالات، وعلى كل مستويات التعاون.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي. ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ecss.com.eg

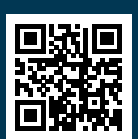

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies